TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/41(2)/6
13 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون
الجزء الثاني
جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥
البند ٥(أ) من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينيات

التنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	العلاقة المتبادلة بين السكان، والبيئة، والموارد البشرية،		
	والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة	١ - ١٩	٣
	ألف - المبادرات الدولية في مجالي السكان والبيئة . .	١ - ٢	٣
	باء - الأونكتاد والتنمية المستدامة	٣ - ٨	٣
	جيم - التنمية المستدامة في الإطار الافريقي	٩ - ١٩	٥
الثاني -	السكان والتنمية في افريقيا	٢٠ - ٥٣	١٠
	ألف - مسائل سكانية عامة وجدول الأعمال الجديد . .	٢٠ - ٢٤	١٠

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني -	باء - القضايا السكانية في المحيط الافريقي	٢٥ - ٥٣	١١
(تابع)	(أ) أثر النمو السكاني في التنمية الافريقية	٢٩ - ٣٤	١٢
	(ب) النمو السكاني وأثره في نخبة من القطاعات والمجالات الرئيسية	٣٥ - ٤٧	١٣
	١' الأغذية والزراعة	٣٥ - ٣٧	١٣
	٢' التعليم	٣٨ - ٣٩	١٤
	٣' الصحة	٤٠ - ٤١	١٤
	٤' العمالة	٤٢ - ٤٣	١٥
	٥' السكان وتخفيف حدة الفقر . .	٤٤ - ٤٧	١٦
	(ج) الاجراءات التي ستتخذ في المستقبل فيما يتعلق بالسكان في افريقيا	٤٨ - ٥٣	١٦
الثالث -	البيئة والتنمية	٥٤ - ٧٨	١٩
	ألف - وجهة نظر الحكومات الافريقية بشأن القضايا البيئية	٥٤ - ٥٦	١٩
	باء - البيئة والتنمية المستدامة في افريقيا	٥٧ - ٦٠	١٩
	جيم - أسباب التدهور البيئي في افريقيا	٦١ - ٧٥	٢٠
	(أ) السكان	٦٦ - ٦٧	٢١
	(ب) الفقر	٦٨ - ٦٩	٢٢
	(ج) التكنولوجيا والزراعة والبيئة	٧٠ - ٧٣	٢٢
	(د) عوامل أخرى	٧٤ - ٧٥	٢٣
	دال - الردود على التدهور البيئي لافريقيا	٧٦ - ٧٨	٢٤
الرابع -	تنمية الموارد البشرية	٧٩ - ٩٥	٢٥
	ألف - التعليم والتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية . .	٧٩ - ٨٣	٢٥
	باء - العوامل التي تقيّد تنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا	٨٤ - ٩١	٢٦
	(أ) النمو السكاني والبطالة والعمالة الناقصة	٨٦ - ٨٧	٢٧
	(ب) إضعاف النظم التعليمية بسبب التوسع التعليمي	٨٨ - ٩٠	٢٧
	(ج) السياسات الحكومية وانعدام التنسيق .	٩١	٢٨
	جيم - المجالات الرئيسية للاحتياجات من الموارد البشرية	٩٢ - ٩٣	٢٨
الخامس -	استنتاجات	٩٤ - ١٠١	٣٠

الفصل الأول

العلاقة المتبادلة بين السكان، والبيئة، والموارد البشرية، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة

ألف - المبادرات الدولية في مجالي السكان والبيئة

١- لقد أدرك، منذ وقت طويل، أن التنمية المستدامة تتطلب أن تقاوم البلدان النامية المسائل المترابطة لسرعة النمو السكاني والموارد والبيئة والتنمية. وحث مؤتمر مكسيكو[١] الذي تناول هذه المسائل، الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات معينة، من بينها سياسات تتعلق بالسكان من شأنها أن تسهم في تقويم حالات اختلال التوازن القائمة بين الاتجاهات في النمو السكاني والاحتياجات من الموارد ومتطلبات البيئة، وأن توجد أساليب محسنة لتعيين الموارد الطبيعية واستخراجها وتجديدها وحفظها. ولقد زادت لجنة برونتلاند[٢] إدراك وقبول أن سرعة النمو السكاني يمكن أن تزيد الضغط على الموارد وأن تبطئ أي تحسن للمستويات المعيشية. ومن الواضح بالتالي أن شرطاً من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة هو إبقاء عدد السكان ونموهم متمشياً مع الإمكانيات الانتاجية المتغيرة للنظام الإيكولوجي.

٢- واعتمد المحفل الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين[٣] إعلان امستردام بشأن حياة أفضل للأجيال المقبلة، الذي سُلّم فيه، من بين جملة أمور، بأن مسائل السكان والموارد والبيئة مسائل متصلة اتصالاً لا ينفصم، وركز على التزام المشتركين في المحفل بإقامة صلة دائمة بين عدد البشر والموارد والتنمية. وفي عام ١٩٩٠، سُلّم في تقرير لجنة الجنوب[٤] بأن ضغط تزايد عدد السكان على الأراضي الخصبة المحدودة يعجل تدهور الأراضي والموارد المائية ويسبب إفراطاً في إزالة الأحراج. ووجدت اللجنة انه ستترتب على الاتجاهات الحالية في نمو السكان، إن لم تهدأ آثار مخيفة على قدرة الجنوب على مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في التنمية والأمان البيئي في القرن الحادي والعشرين. ويُعترف في جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين[٥] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، بوجود صلة تعاونية بين الاتجاهات والعوامل الديموغرافية والتنمية المستدامة، ويتكرر فيه الرأي القائل إن نمو عدد سكان العالم والانتاج العالمي بالاقتران بأنماط الاستهلاك غير المستدامة، تجهد بشدة متزايدة قدرات الكوكب على إعالة الأحياء. ويطالب في جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين بتطوير ونشر المعلومات المتعلقة بالصلات بين الاتجاهات والعوامل الديموغرافية والتنمية المستدامة، وبالقيام، بناء على ذلك، بوضع سياسات وطنية وبرامج محلية متكاملة من أجل السكان والبيئة والتنمية.

باء - الأونكتاد والتنمية المستدامة

٣- وذكر في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع أن "الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والسكان والبيئة الطبيعية اصبحت واضحة"[٦]، وعُزي فيه تدهور البيئة الى استمرار الفقر الذي تزيد من سوئه الضغوط المالية على البلدان النامية، التي أفضت الى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية وتخفيض البرامج البيئية[٧]. واعترف في الوثيقة الختامية بأنه لا يمكن وقف هذا التدهور وعكس اتجاهه ما لم يحقق نمو مستدام بيئياً وما لم تدمج العوامل البيئية في برامج التنمية.

٤- وقد بُني عمل الأونكتاد المتعلق بالتنمية المستدامة على افتراض أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ويُذكر في "مستقبلنا المشترك Our Common Future[٨] أن تلبية الاحتياجات الأساسية تتوقف جزئياً على بلوغ طاقة نمو كاملة، وأن التنمية المستدامة تتطلب بوضوح نمواً اقتصادياً في الأماكن التي لا تجرى فيها تلبية هذه الاحتياجات. وكثيراً ما يكون الفقر الجماعي السبب الأساسي للتدهور البيئي، ويكون القضاء عليه ضرورياً لتحقيق تحسن بيئي مستدام.

٥- ويُسلّم أيضاً بأن هناك صلة بين العمل الدولي الرامي الى إيجاد أسعار مستقرة ومنصفة للسلع الأساسية والممارسات البيئية الوطنية الملائمة في البلدان المنتجة. وقد نص قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢[٩] على أن انخفاض أسعار السلع الأساسية على المدى الطويل والمقترن بعدم استقرار هذه الأسعار، اثر تأثيراً ضاراً على الادارة البيئية للموارد الطبيعية.

٦- ونص قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢، اتفاقاً مع اللجنة العالمية، أن الأهداف البالغة الأهمية للسياسات البيئية والانمائية التي تترتب على الحاجة الى التنمية المستدامة يجب أن تتضمن صون السلم، وتنشيط النمو وتغيير نوعيته، وعلاج مشاكل الفقر وتلبية احتياجات البشر، ومعالجة مشاكل النمو السكاني وحفظ قاعدة الموارد وتعزيزها، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، وإدماج البيئة والاقتصاد في صنع القرارات.

٧- ومن بين هذه المسائل، ترد فيما يلي أكثرها صلة بالأونكتاد: تغيير نوعية النمو، وحفظ قاعدة الموارد وتعزيزها، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، وإدماج البيئة والاقتصاد في القرارات؛ وكذلك معالجة مشاكل انخفاضات اسعار السلع الأساسية على المدى الطويل، وعدم استقرار هذه الأسعار وتأثيرها الضار في الادارة البيئية.

٨- وبالتالي، ينطوي عمل الأونكتاد المتعلق بالتنمية االمستدامة على ما يلي، من بين جملة أمور:

'١' روابط التجارة والتنمية وأساليب إدخال التكاليف البيئية في أسعار جميع المنتجات؛

'٢' أدوات اقتصادية وتنظيمية لتصحيح أوجه ضعف الأسواق دون إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية أو تعرض المراكز التنافسية في الأسواق الدولية للخطر؛

'٣' إيجاد وسائل قائمة على السوق لتمويل الحماية البيئية؛

'٤' الآثار المترتبة في البلدان النامية على المبادئ الأساسية الموضوعة للتشجيع على اتباع سلوك اقتصادي أكثر تساوقاً مع ضرورات التنمية المستدامة؛

'٥' الروابط بين تخفيف الفقر والتنمية المستدامة؛

'٦' طرق وسائل تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، مع ضمان روابط ايجابية بين السياسات التكنولوجية والقطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي.

جيم - التنمية المستدامة في الإطار الأفريقي

٩- تواجه أفريقيا التي تحدق بها مشاكل إيكولوجية عديدة وبوصفها أفقر مناطق العالم معركةً صعبة في مزج الاهتمامات البيئية والانمائية على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيكون من الصعب جداً بالنسبة الى أفريقيا أن تطبق مفهوم التنمية المستدامة الذي يتطلب وجوب تحقيق النمو الاقتصادي فقط بطريقة تكون سليمة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً على المدى الطويل[١٠]. وتشغل بال البلدان الأفريقية بشكل غامر مسائل تتعلق بانجراف التربة، والتصحر، واختفاء الأشجار، وعدم التأكد من سقوط الأمطار، ومجموعة كبيرة من المشاكل المتصلة بالفقر المدقع، وذلك خلافاً لأجزاء اخرى من العالم التي قد يكون فيها التلوث الصناعي، أو الأمطار الحمضية، أو نفاذ الأوزون في مقدمة الاهتمامات. لذا سيكون من الصعب أن يتحقق في أفريقيا إحلال صون البيئة في المستقبل محل الكسب الاقتصادي على المدى القصير.

١٠- ويشير كثير من المؤشرات البيئية والانمائية في أفريقيا الى استمرار التدهور، ونظراً الى أن هذه القارة هي أفقر القارات من الناحية المادية، فإن أي إبدال بين استراتيجيات البقاء والاستدامة الطويلة الأجل يعرض للخطر الأرزاق إن لم يكن أرواح عشرات الملايين من الناس. ولا يوجد معيار أخلاقي موضوعي لمهمة الموازنة بين الاحتياجات الفورية واحتياجات الأجيال المقبلة.

١١- ومما يزود بالمعلومات أن يُنظر الى الأعراض البارزة القابلة للقياس حالة أفريقيا في الوقت الحالي لتحديد ما يمكن أن تعنيه "التنمية المستدامة" بالنسبة الى أفريقيا، والتدابير التي تعلق عليها أكثر الآمال لتحقيق هذه التنمية:

- يوجد في أفريقيا أكبر عدد من أفقر البلدان في العالم: ٣٢ بلداً من بين البلدان البالغ عددها ٤٧ التي صنفتها الأمم المتحدة في فئة "أقل البلدان نمواً"؛

- أفريقيا هي القارة الوحيدة التي انخفض فيها الانتاج الاقتصادي للفرد انخفاضاً مطرداً خلال الثمانينات؛

- تعتمد الزراعة في أفريقيا على التكنولوجيا الأساسية؛

- تعتمد الصناعة الأفريقية بإفراط على الواردات من رأس المال، والأيدي العاملة الماهرة، والتكنولوجيا وقطع الغيار؛

- تحتوي القارة كثيراً من الدول الصغيرة القليلة السكان والصغيرة الأسواق.

١٢- ويمكن أن يضاف الى هذه العوائق انخفاض بالغ لمستويات الانتاج، وتهديد بانهيار البنية الاجتماعية فيما يتعلق بالتعليم، والصحة، والمأوى والمشاكل الدائمة على نحو البطالة والكوارث الطبيعية والجفاف. وثمة أزمات أيضاً في أفريقيا تسببها بيئة اقتصادية عالمية غير مؤاتية، وأنظمة حكومية أدت الى تهميش السكان، وأوجه عدم كفاية في الادارة الاقتصادية. ولقد زادت الديون باطراد خلال العقد المنصرم، بينما انخفض الانتاج الغذائي للفرد بحوالي ١٠ في المائة.

١٣- ويرد في الجدول ١ بيان بعض المؤشرات البيئية والانمائية في أفريقيا. كما يمكن ملاحظته في العمود الرابع، فإن معظم البلدان الأفريقية سجلت انخفاضاً في الانتاج الغذائي للفرد خلال الثمانينات. ولا يحصل أكثر من نصف عدد السكان في أغلبية هذه البلدان على مياه مأمونة؛ فعلى سبيل المثال، لا يحصل سوى ١٢ في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى على مياه مأمونة. وتشمل بلدان أخرى تحصل فيها نسبة منخفضة من السكان على مياه مأمونة البلدان التالية: اثيوبيا (١٩)، وأنغولا (٣٥)، وأوغندا (٢٠)، وبوروندي (٣٨)، وزائير (٣٤)، والسودان (٢١)، والصومال (٣٧)، وغينيا (٣٢)، وغينيا - بيساو (٢٥)، والكاميرون (٣٢)، وكوت ديفوار (١٨)، والكونغو (٣٨)، وكينيا (٣٠)، ومالي (٣٨)، ومدغشقر (٢٢)، وموزامبيق (٢٤). وما زالت الامدادات المائية والمرافق الصحية تشكل مشاكل رئيسية مع ما يوجد من ملايين الأفارقة الذين لا يمكن لهم الحصول على مياه مأمونة ومرافق صحية مرضية.

١٤- ومن المتوقع، في ضوء النمو السكاني المتوقع مستقبلاً، إمكان أن يظل مع ذلك، بحلول عام ٢٠٠٠، ما يفوق المليار من السكان دون امدادات مائية كافية، وأن يظل أكثر من ضعف هذا العدد بدون مرافق صحية، بصفة رئيسية في أفريقيا وآسيا[١١]. ويصاب ملايين من الناس من الأمراض المتصلة بالماء بشكل أو بآخر وخصوصاً داء المنشقات (البلهارسيا)، والدودة الشصية (الملقوة)، والاسهال، وهي أمراض لها علاقة قوية بنظافة امدادات المياه والمرافق الصحية ويقدر انها تسبب وفاة زهاء خمسة ملايين من الرضع سنوياً في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، في الجزائر التي ثبت فيها الى حد كبير بالوثائق وجود علاقة بين الأمراض المتصلة بالمياه وتدهور نوعية امدادات المياه الى الاسهال ، يعزى نحو ثلث عدد كل وفيات الرضع الى الاسهال[١٢]. (نسبة الحصول على المياه النظيفة في الجزائر عالية نسبياً (٧٧ في المائة) مقارنة بمعظم البلدان الأفريقية). وفي الواقع، تمثل نسبة الأمراض المتصلة بالمياه قرابة ثلاثة أرباع جميع الحالات المرضية المبلّغة في المناطق الأكثر تضرراً من تفاقم نوعية امدادات المياه.

١٥- وسُلّم في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات بأن نسبة النمو السكاني العالية في أقل البلدان نمواً، بما فيها عدد اقل البلدان نمواً الأفريقية البالغ عددها ٣٢ بلداً، مشكلة أساسية تؤثر تأثيراً ضاراً على الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتخفيف وطأة الفقر، وتوزيع الموارد الاقتصادية، وصون نوعية البيئة الطبيعية. وحُثت أقل البلدان نمواً على تكثيف جهودها لكي تحقق، حسبما هو ملائم، معدلات نمو سكاني تحقق توازناً أمثل في العلاقة المتبادلة بين عدد سكانها وقاعدة مواردها الطبيعية والبيئة، مع إيلاء الاعتبار للتقاليد والقيم، وكذلك للضرورات الاقتصادية.

١٦- وثمة حاجة الى بحث تحليل شامل في كل بلد يلزم أن توضع فيه خطط عمل محددة. ومن المحتمل أن تشمل هذه الخطط و/أو أن تشير الى ضرورة إيجاد سبل رزق بديلة وتحسين البيئة الاقتصادية الوطنية بهدف تعزيز البرامج الرامية الى القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، والقوى الديموغرافية المؤثرة، وادارة مستدامة للموارد الطبيعية، وممارسات زراعية مستدامة، وتنمية مصادر الطاقة المختلفة واستعمالها بفعالية، وهياكل مؤسسية وقانونية، وتعزيز القدرات المتعلقة بالتقييم والملاحظة المنتظمة، بما في ذلك الخدمات الهيدرولوجية وخدمات الأرصاد الجوية، وبناء القدرات، والتعليم والتوعية العامة.

الجدول ١
أفريقيا: مؤشرات البيئة والتنمية

	الناتج القومي الاجمالي للفرد في عام ١٩٩٠ (بالدولار)	عدد السكان في عام ١٩٩٠ (بالملايين)	نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في عام ١٩٩٠ (بالهكتار)	نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ (١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠)	إمكانية الحصول على مياه مأمونة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ (نسبة مئوية من عدد السكان)	الوقود التقليدي، عام ١٩٨٩ (نسبة مئوية من اجمالي الطاقة المستعملة)	المتوسط السنوي لمعدل إزالة الأحراج في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥	اجمالي الغابات المزالة (نسبة مئوية)
الجزائر	٢ ٠٥٨	٢٤,٩٦	٠,٣٠	٩٩	٧١	٣	٢,٣	غير متوفر
أنغولا	٦٠٩	١٠,٢	٠,٣٨	٨٥	٣٥	٥٥	٠,٢	٤٥
بنن	٣٦٢	٤,٦٣	٠,٤٠	١١٤	٥٤	٨٦	١,٧	٥٩
بوتسوانا	٢ ٠٤٩	١,٣٠	١,٠٦	٦٨	٥٣	غير متوفر	٠,١	٦٢
بوركينا فاصو	٣٢٨	٨,٩٩	٠,٤٠	١١٦	٦٩	٩٢	١,٧	٨٠
بوروندي	٢١١	٥,٤٧	٠,٥٩	٩٨	٣٨	٩٢	٢,٧	٨٨
الكاميرون	٩٤١	١١,٨٣	٠,٥٩	٩٦	٣٢	٤٩	٠,٤	٥٩
الرأس الأخضر	٨٩٤	٠,٣٧	٠,١١	٨٤	٧١	صفر	غير متوفر	غير متوفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٩٣	٣,٠٣	٠,٦٦	٩٠	١٢	٨٦	٠,٢	٥٥
تشاد	١٨٩	٥,٦٧	٠,٥٦	١٠١	غير متوفر	٩٢	٠,٦	٨٠
جزر القمر	٤٨٢	٠,٥٥	٠,١٨	١٢١	غير متوفر	صفر	غير متوفر	غير متوفر
الكونغو	١ ٠٠٧	٢,٢٧	٠,٠٧	٩٧	٣٨	٤١	٠,١	٤٩
كوت ديفوار	٧٢٩	١١,٩٩	٠,٣١	٩٥	١٨	٥٩	٥,٢	٧٨
جيبوتي	غير متوفر	٠,٤٠	٠,٠٠	غير متوفر	٤٧	صفر	غير متوفر	صفر
مصر	٦٠٣	٥٢,٤٢	٠,٠٥	١٠٨	٨٩	٤	غير متوفر	غير متوفر
غينيا الاستوائية	٣٢٥	٠,٣٥	٠,٦٥	غير متوفر	غير متوفر	٧٥	٠,٢	٥٠
اثيوبيا	١١٨	٤٩,٤٢	٠,٢٨	٩٠	١٩	٩١	٠,٣	٨٦
غابون	٣ ٢٣٤	١,١٧	٠,٣٩	٨١	٦٨	٣٥	٠,١	٣٥
غامبيا	٢٦٠	٠,٨٦	٠,٢١	٩٤	٧٧	٧٧	٢,٤	٩١
غانا	٣٩٢	١٥,٠٢	٠,١٦	١٠٨	٥٧	٦٧	٠,٨	٨٠
غينيا	٤٢٨	٥,٧٥	٠,١٣	٩٠	٣٢	٧٣	٠,٨	٦٩
غينيا - بيساو	١٧٩	٠,٩٦	٠,٣٥	١٠٨	٢٥	٦٧	٢,٧	٨٠
كينيا	٣٦٨	٢٤,٠٣	٠,١٠	١٠٢	٣٠	٧٩	١,٧	٧١
ليسوتو	٤٧٠	١,٧٧	٠,١٨	٧٩	٤٨	غير متوفر	غير متوفر	٦٧

ليبيريا	غير متوفر	٢,٥٧	٠,١٤	٩٥	٥٥	٧٨	٢,٣	٨٧
الجماهيرية العربية الليبية	٥ ٣١٥	٤,٥٤	٠,٤٧	١٠٧	٩٤	١	غير متوفر	غير متوفر
مدغشقر	٢٣٣	١٢,٠٠	٢,٢٦	٩٣	٢٢	٨٢	١,٢	٧٥
ملاوي	١٩٥	٨,٧٥	٠,٢٨	٨٥	٥٦	٩٠	٣,٥	٥٦
مالي	٢٧١	٩,٢١	٠,٣٣	٩٧	٣٨	٨٧	٠,٥	٧٨
موريتانيا	٥٠١	٢,٠٢	٠,١٠	٨٨	٦٦	صفر	٢,٤	٩٠
موريشيوس	٢ ٢٦٣	١,٠٨	٠,١٠	١٠١	٩٥	٥٢	٣,٣	غير متوفر
المغرب	٩٤٨	٢٥,٠٦	٠,٣٧	١٢٢	٦١	٥	٠,٤	غير متوفر
موزامبيق	٧٧	١٥,٦٥	٠,٢٠	٨٤	٢٤	٨٩	٠,٨	٥٧
ناميبيا	١ ٠٢٩	١,٧٨	٠,٤٠	٩٢	غير متوفر	غير متوفر	٠,٢	غير متوفر
النيجر	٣٠٨	٧,٧٣	٠,٤٧	٨٦	غير متوفر	٧٣	٢,٦	٨٠
نيجيريا	٢٦٦	٨٨,٥٠	٠,٢٩	٩٨	٤٨	٦٢	٢,٧	٧٦
رواندا	٣١١	٧,٢٣	٠,١٦	٧٨	٦٤	٨٨	٢,٢	٨٠
سان تومي وبرينسيبي	٣٩٣	٠,١٢	غير متوفر	٨٥	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
السنغال	٧٠٨	٧,٣٢	٠,٧١	١٠٦	٥٤	٥١	٠,٥٥	٨٢
سيشيل	٤ ٥٤١	٠,٠٧	غير متوفر	غير متوفر	١٠٠	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
سيراليون	٢٣٧	٤,١٥	٠,٤٣	٩٠	٤٢	٧٦	٠,٣	٨٨
الصومال	غير متوفر	٧,٤٩	٠,١٤	٩٧	٣٧	٨٥	٠,١	٦٧
السودان	٣٧٤	٢٥,٢٠	٠,٥٠	٨٨	٢١	٨١	١,١	٧٤
سوازيلند	٨١٦	٠,٧٨	٠,٢١	٩٩	٥٣	غير متوفر	غير متوفر	٥٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢٩	٢٧,٣١	٠,١٩	٨٩	٥٦	٩٠	٠,٣	٤٠
توغو	٤٠٥	٣,٥٣	٠,٤١	٨٩	٧١	٤٣	٠,٧	٦٥
تونس	١ ٤١٩	٨,١٨	٠,٥٧	٩٦	٦٨	١٥	١,٧	غير متوفر
أوغندا	٢٧٦	١٨,٧٩	٠,٣٦	٨٦	٢٠	٦٧	٠,٨	٧٩
زائير	٢٢٨	٣٥,٥٦	٠,٢٢	٩٥	٣٤	٧٦	٠,٢	٥٧
زامبيا	٤١٨	٨,٤٥	٠,٦٢	٩٦	٥٩	٥٨	٠,٢	٣٠
زمبابوي	٦٤٤	٩,٧٠	٠,٢٩	٩٤	غير متوفر	٢٥	٠,٤	٥٦

المصدر: UN Africa Recovery adapted from UNDP/World Bank African Development Indicators; UN World Population Chart, 1990, World Resources, 1992-1993, FAO; Production Year Book, 1989؛ **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية، ١٩٩٢.**

١٧- ورغم أن الاستعاضة عن الكسب الاقتصادي القصير الأجل بصون البيئة في المستقبل تبدو أمراً صعباً للغاية في المحيط الأفريقي، قد يكون في المستطاع تعيين الاجراءات و/أو الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتقليل حجم المعضلة. ويُشدّد في هذه الوثيقة على ضرورة اتباع الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي سياسات تهتم باحتياجات الناس بشكل مناسب، بما في ذلك الاصلاحات المؤسسية اللازمة التي ستوجد أنماطاً سلوكية تؤدي الى صون البيئة. وتتناول الوثيقة الطبيعة المتضاربة للروابط بين السكان والبيئة والتنمية. ويجب لمكافحة التدهور البيئي في أفريقيا إيلاء أولوية قصوى لما يلي: (أ) تنفيذ تدابير فعالة وملائمة لخفض معدل النمو السكاني في أفريقيا؛ و(ب) اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف وطأة الفقر. وكما ينص عليه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١: "يرجع التدهور البيئي عادة الى الفقر في الجنوب - والى التدفق في الشمال". وفي الجنوب، يلزم، حتى في إنعدام النمو، اتخاذ إجراءات التدهور البيئي الناجم عن النمو السكاني. وكما يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٩٢، تختلف المشاكل البيئية التي تواجهها البلدان حسب مرحلة تنميتها، وهيكل اقتصاداتها، وسياساتها البيئية. وتكون بعض هذه المشاكل متصلة بانعدام التنمية الاقتصادية: يكون الفقر هو السبب الأساسي لعدم كفاية المرافق الصحية والمياه النظيفة، ولتلوث الهواء داخل البيوت بسبب احتراق الكتلة الاحيائية، ولأنواع عديدة من تدهور التربة في البلدان النامية. ويتمثل التحدي، في مثل هذه الظروف، في تعجيل زيادة الدخل بطريقة منصفة، وتحسين الحصول على الموارد والتكنولوجيا اللازمة. ولكن، هناك مشاكل عديدة تزداد حدتها بازدياد الأنشطة الاقتصادية. ويعود التلوث الصناعي والمتصل بالطاقة (على الصعيدين المحلي والعالمي)، وإزالة الأحراج والإفراط في استخدام المياه، الى التوسع الاقتصادي الذي لا يحسب حساباً لقيمة البيئة. وقد يجعل النمو السكاني تناول المشاكل البيئية اصعب سواء في وجود نمو أو بدونه.

١٨- ويجب، في كل نهج مستدام يتبع في معالجة التنمية وإدارة الموارد الطبيعية، أن يوضع في الحسبان أن بعض المشاكل البيئية التي تبدو، في بادئ الأمر، في شكل إستنفاد لموارد البيئة من نوع أو آخر، قد تكون أسبابها الأساسية في عمليات إنمائية بعيدة كثيراً عن المسائل البيئية المباشرة. ويجب أن يكون هدف السياسات البيئية، في مثل هذه الحالات، هو إزالة هذه الأسباب الأساسية بدلاً من نوع السياسات التكييفية أو التصحيحية الذي يستهدف إصلاح الضرر الذي يلحق بالبيئة أو تخفيف آثاره.

١٩- وبناء على ذلك، تشمل المشاكل الرئيسية التي تحتاج الى معالجتها في المحيط الافريقي ما يلي: عدم كفاية رأس المال الصنعي، والتكنولوجيا الراكدة والبدائية في أحيان كثيرة، وانعدام فرص العمل (ولا سيما خارج المزارع)، والعجز عن تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، بالاقتران بتزايد السكان. وبالاضافة الى ذلك، توجد قيود خارجية تتعلق بالديون، والتجارة، والمعونات، والخيار التكنولوجي. وترغم هذه المشاكل البلدان الأفريقية على أن تكون في حالة يستلزم فيها البقاء تآكل المخزون الرأسمالي الطبيعي أو البيئي. وقد يثبت في النهاية أن المساعدة المقدمة الى المشاريع يهدف إصلاح البيئة أو تجميم المخزون الرأسمالي الطبيعي مع إغفال المسائل الانمائية الأوسع نطاقاً، أنها مساعدة غير مجدية في هذه الظروف. وإن إعادة بناء مخزون رأس المال الصنعي، وإيجاد فرص عمل ولا سيما للأغلبية من ذوي المهارات المنخفضة المستوى، حتى في مجالات أو قطاعات بعيدة جداً عن البيئة المباشرة، قد يكونان أكثر فعالية لحفظ البيئة وبالتالي ضمان الاستدامة الايكولوجية على الأقل.

الفصل الثاني

السكان والتنمية في أفريقيا

ألف - مسائل سكانية عامة وجدول الأعمال الجديد

٢٠- ما زال النمو الاقتصادي المستدام يشكل ضرورة شديدة الأهمية في البلدان النامية. ولن تكون البلدان النامية قادرة على تحسين مستويات معيشة شعوبها دون فوائد هذا النمو وسيتعطل بشكل خطير إيجاد حل دائم للمسائل الديموغرافية. ويعتبر مستوى عدد السكان بالنسبة الى قاعدة الموارد، ومعدلات النمو السكاني العالية في العالم الثالث، من بين الأسباب الأساسية للفقر والتدهور البيئي على حد سواء. ولقد التزمت أفريقيا، في جدول الأعمال الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، "بدمج العوامل السكانية على نحو مدروس ومنظم في عملية التنمية، وذلك في جملة امور، من أجل احتواء القيود والضغوط الهائلة التي يفرضها معدل النمو السكاني السريع على التنمية"(١٣). وبناء على ذلك، وجب على البلدان الأفريقية أن تقوم بوضع وتنفيذ سياسات وطنية سكانية، من كافة جوانبها المترابطة، بما فيها، تخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظيم الأسرة وتعليم النساء وتحقيق تحسن كبير ومستمر في نوعية حياة جميع السكان ومستواهم المعيشي.

٢١- واعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤(١٤)، برنامج عمل يعتمد على توافق الآراء الدولي الذي نشأ منذ مؤتمر بوخارست بشأن النظر في المسائل السكانية وتلك المتعلقة باستمرار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتقدم في وضع المرأة التعليمي والاقتصادي. وأسندت الى المؤتمر ولاية أوسع نطاقاً من ولايات مؤتمرات السكان التي سبقته وذلك لإظهار الادراك المتزايد للروابط القائمة بين المسائل المتعلقة بالسكان واستمرار النمو والتنمية الاقتصاديين. ويلزم برنامج العمل المجتمع الدولي بتحقيق أهداف كمية في ثلاثة مجالات متداعمة وتتسم بأهمية بالغة بالنسبة الى تحقيق أهداف سكانية وإنمائية هامة أخرى. وهذه المجالات الثلاثة هي: التعليم وبخاصة تعليم البنات؛ وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وتوفير إمكانية الحصول على الصعيد العالمي على خدمات تنظيم الأسرة والصحة التناسلية.

٢٢- والتغير الاجتماعي - الاقتصادي هو في المقام الأول أساس حل فعال للمشاكل السكانية. وفي هذا الشأن، قدم المؤتمر العالمي للسكان والتنمية عدداً من التوصيات تناولت السياسات الاجتماعية - الاقتصادية، وذكر على وجه التحديد بعض المسائل، منها على سبيل المثال، المساعدة الإنمائية، والنمو الاقتصادي، والأغذية والزراعة، والتعليم، والصحة، والعمل، على اساس أن تغيراً اجتماعياً - اقتصادياً من هذا النوع سيعدل المتغيرات الديموغرافية بخلق أحوال جديدة.

٢٣- ولقد أفضى بطء نمو الانتاج للفرد في أفريقيا، بمعدل سنوي قدره ٠,٤ في المائة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤، الى تدهور كامل نسبته ٠,٦ في المائة بعد مرور عام ١٩٨٤(١٥). وانخفض دخل الفرد، بصورة مطردة، بنحو ٢,٦ في المائة سنوياً، على سبيل المثال، بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، وبلغ حوالي ما يقل بنسبة ٤ في المائة عن مستوياته في عام ١٩٧٠(١٦). ولقد كان، وما زال، لهذا الانخفاض الحاد في مستوى معيشة الناس في أفريقيا أثر شديد في جميع فئات السكان الى درجة أن حوالي نصف عدد سكان جزء أفريقيا الواقع

جنوب الصحراء الكبرى يعيشون دون حد الفقر، وتعتمد نسبة كبيرة منهم على المساعدة الخارجية لبقائهم على قيد الحياة.

٢٤- ويوجد الفقر عادة جنباً الى جنب مع الأمية، والبطالة، وسوء التغذية، وسوء الحالة الصحية، وانخفاض مستوى وضع المرأة، وتدهور الأحوال البيئية. وكثيراً ما تكون أيضاً هذه الحالات مصحوبة بمستويات عالية من الخصوبة، والاصابة بالأمراض، والوفيات. ويؤدي تفشي الفقر، في هذه الحالات الخاصة، الى زيادة خطورة الآثار السلبية للضغط الذي يمارسه السكان على استغلال الأرض، كما يشكل بدوره عائقاً رئيسياً أمام التوصل الى خفض الخصوبة والوفيات في المناطق الريفية. وثمة أدلة متزايدة على أن حل المسائل الديموغرافية يكمن في تناول هذه العوامل المترابطة في آن واحد وهي: توزيع الدخل؛ وتحسين وضع المرأة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم الأساسي؛ والرعاية الصحية الأولية (بما فيها تنظيم الأسرة)؛ وفرص العمل[١٧].

باء - القضايا السكانية في المحيط الأفريقي

٢٥- اتسمت القضايا السكانية في أفريقيا، خلال العقود الثلاث الماضية، بمعدلات عالية للخصوبة، وبمعدلات وفيات عالية ولكنها معتدلة الانخفاض - ولا سيما في سن الرضاعة والطفولة المبكرة - مما أدى الى ازدياد معدلات النمو السكاني، وزيادة الهياكل الشبابية، وازدياد نسبة الإعالة، وتوزيع متفاوت للسكان، والتوسع في إنشاء المدن، وضخامة البطالة، وتناقص استخدام وسائل تنظيم النسل التقليدية، وقلة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة، وانخفاض مستويات التعليم، وارتفاع نسبة العمال غير المهرة في القوة العاملة، وانخفاض مستوى وضع المرأة. وللأسف كانت بلدان افريقية عديدة تعتقد، حتى عهد قريب، أنه يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في نفس الوقت مع سرعة النمو السكاني. وحتى الذين كانوا يسلّمون بأن معدلات النمو السكاني السريع تؤخر بلوغ أهدافهم الإنمائية لم يتخذوا أي خطوات ملموسة لمعالجة قضاياهم السكانية.

٢٦- وكانت عدم رغبة البلدان الأفريقية من قبل في معالجة المسائل السكانية ترجع الى عدة عوامل أهمها إنعدام البيانات الديموغرافية ذات الصة. وعدم إدراك أهمية السكان بالنسبة الى التنمية، وعدم كفاية القدرات الوطنية لتحليل استخدام البيانات السكانية في تخطيط التنمية.

٢٧- ويبلغ الآن عدد سكان جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى زهاء ٥٢٦ مليون نسمة. ويبلغ معدل النمو ٣,٢٥ في المائة سنوياً. وبهذا المعدل سيتضاعف عدد السكان خلال ٢٠ سنة تقريباً وسيبلغ زهاء ٣٧٨ ١ مليار نسمة. ويزداد عدد السكان حتى في شمال أفريقيا بنسبة ٢,٩٢ في المائة سنوياً، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة ٢,٠٢ سنوياً في بلدان جنوب آسيا مثلاً.

٢٨- ولقد حان الأوان لكي تفعل معظم بلدان جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى كل ما يجب على جميع البلدان أن تفعله في وقت ما، ألا وهو التفكير في المرحلة التي يجب أن يتوقف فيها استمرار نموها السكاني كي يكون لها مستوى معيشي ونوعية حياة ملائمان لشعب البلد.

(أ) أثر النمو السكاني في التنمية الأفريقية

٢٩- لا يشكل النمو السكاني سوى عاملاً من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في تنمية البلدان، ورغم ذلك فهو عامل بالغ الأهمية. ولا تستهدف التنمية الاقتصادية مجرد زيادة مجموع السلع والخدمات المنتجة - الناتج القومي الاجمالي - ولكن رفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفرد، بما في ذلك مقدار السلع والخدمات المتاحة لكل شخص. ويمكن رفع الناتج القومي الاجمالي بزيادة إنتاج السلع والخدمات، أو بإبطاء زيادة عدد السكان أو بأكثر الطرق فعالية وهي باتخاذ التدبيرين معاً. ومن المحتمل أن يكون الجهد الإنمائي أكثر نجاحاً في الحالات التي يولى فيها الاهتمام أيضا الى إبطاء النمو السكاني.

٣٠- ويشكل استمرار الفقر، والبطالة المتفشية على نطاق واسع، والعمالة الناقصة، والبطالة المقنعة، أعراضاً جلية للضغط السكاني المفرط تماماً على القواعد الاقتصادية والإيكولوجية للبلدان الأفريقية. وإن حالات النقص الدورية للأغذية المؤدية الى أحوال قريبة من المجاعة والى الجوع وسوء التغذية المزمنين في قطاعات عريضة من شعوب هذه البلدان، هو عَرَض آخر من أعراض الضغوط السكانية المفرطة[١٨]. ويشكل الغذاء اشد المؤشرات تأثيراً وللأسف كثيراً ما أدى التركيز عليه الى تقليل اهتمام بالمشاكل الأخرى التي تسببها معدلات النمو السكاني المرتفعة. وتشمل هذه المشاكل توفير المياه والهواء النظيفين، والمرافق الاجتماعية ومرافق الهياكل الأساسية المادية، على نحو: المستشفيات، والمدارس، والطرق، ووسائل الاتصال والنقل، وما الى ذلك. ويوجد بين البلدان البالغ عددها ٥٤ ذات أقل رقم قياسي للتنمية البشرية، ٤١ من البلدان الأفريقية الواقعة في جزء أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى[١٩].

٣١- ولقد زاد تفاقم الحالة الديموغرافية غير المستقرة في أفريقيا والآثار السيئة المترتبة عليها في التنمية بسبب استمرار النزاعات والحروب المدنية التي نزلت بالقارة في السنوات الأخيرة. ولقد أدى الخراب واختلالات النظام الاقتصادي الناجمة عن هذه الأحداث الى وقف الأنشطة الزراعية مما تسبب في حدوث مجاعة في بلدان عديدة. فاضطر أكثر من ٨ ملايين شخص الى طلب اللجوء الى خارج بلدانهم، وتشرد زهاء ٢٠ مليون شخص داخل بلدانهم، فحرموا بالتالي من سبل رزقهم التقليدية وجُعلوا يعتمدون على المساعدة الخارجية ويفتقرون الى التعليم والخدمات الصحية.

٣٢- ومما هو جدير بالاشارة اليه هو ما يوجد من تضافر بين سرعة النمو السكاني المجردة، من جهة، والسياسات الحكومية غير المناسبة. وفي أفريقيا لا تكفي الامدادات الغذائية مثلاً ويعود ذلك جزئياً الى تحيز منتشر في المدن يترك للمزارعين قليلاً من حوافز على الانتاج. وفي بعض الحالات، تُحول موارد هامة يمكن استثمارها في التعليم مثلاً للاستخدام العسكري. ولا تشكل سرعة النمو السكاني إلاّ في عدد قليل من تلك البلدان العامل الرئيسي الذي يساعد في تأخير النمو الاقتصادي. ولكن في معظم هذه البلدان، زاد هذا النمو من حدة الآثار السلبية المترتبة على السياسات المتسمة بقصر النظر وستفعل كذلك بدرجة أكبر في المستقبل.

٣٣- وتشير الأدلة بصورة متزايدة الى أن الجنس البشري سيواجه في المستقبل تحديات أكبر بكثير إذا لم يزداد إبطاء سرعة معدلات النمو السكاني. وأصبح عدد متزايد من العلماء يحذر الآن من أن العلم والتكنولوجيا قد يعجزان عن تخليص البشر في المستقبل من العوز والجوع دون أن تبذل جهود على الصعيد العالمي لإبطاء سرعة النمو السكاني. ولقد تنبأت الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة والأكاديمية

الملكية في لندن بأن "العلوم والتكنولوجيا قد يعجزان عن منع تدهور البيئة بلا رجعة أو عن منع استمرار الفقر بالنسبة لكثير من أجزاء العالم" إذا ما استمرت النزعات الحالية لزيادة السكان والاستهلاك[٢٠].

٣٤- وينطبق التعميم التالي بشأن ارتفاع معدلات النمو السكاني على معظم البلدان الأفريقية:

(١) يبطئ النمو السكاني السريع سير التنمية بأنه يزيد من حدة الاختيار بين الاستهلاك الآن وزيادة حجم الاستثمار لجني منافع تعود بالفائدة على الكثيرين في المستقبل؛

(٢) كما يزيد النمو السكاني السريع من حدة التفاوت بين الأثرياء والفقراء؛ ويهدد التوازن بين الناس وقلة الموارد الطبيعية؛

(٣) وهو يؤدي الى ارتفاع أسعار الأراضي، وزيادة تجزئ الأملاك، وزيادة الايجارات، وانخفاض الأجور؛ فيزداد غنى من يمتلكون الأراضي ورأس المال من قبل، ويزداد الفقراء فقراً؛

(٤) وسيقل المعدل المطلق والنسبي للادخار؛

(٥) ويعوق ارتفاع النمو السكاني عموماً الجهود المبذولة لتوزيع الموارد على نحو أكثر إنصافاً، إذ يصعب في آن واحد تحسين قـَدَر الفقراء ومحاولة التغلب على الازدياد الشديد في مجموع عدد السكان؛ وسيزداد عبء الإعالة المفروض على القوى العاملة؛

(٦) وسوف يجعل ذلك مهمة أفريقيا المتمثلة في تأمين الغذاء لسكانها، وحفظ تربتها، واستعادة غاباتها وأحراجها، والنهوض بالزراعة المدرة للرزق مهمة أصعب؛

(٧) وأخيراً، يترتب على الازدياد الكبير في عدد السكان أثر هام في عدة جوانب أخرى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: النمو السكاني الذي يؤثر في التركز في المدن، ونمو القوى العاملة، وعدد المعالين الذين يجب على العمال إعالتهم، والأشخاص المشردين واللاجئين والثورات الاجتماعية. وخصص في القارة الأفريقية عموماً خلال الثمانينات قدر من الموارد لشن الحروب، والحروب الأهلية، والنزاعات الداخلية، أكبر مما للتعليم والصحة.

(ب) النمو السكاني وأثره في نخبة من القطاعات والمجالات الرئيسية

١' الأغذية والزراعة

٣٥- تتميز البلدان الأفريقية بنصيب كبير للزراعة في نشاطها الاقتصادي وقواها العاملة. وتعرض هذه الحالة الاقتصاد بأسره لصدمات وإجهاد عندما تتأثر الزراعة بالتقلبات الجوية أو النزاعات الأهلية أو الأمراض. وبالاضافة الى ذلك، تؤدي معدلات النمو السكاني التي تتجاوز نمو الانتاج الى انخفاض الانتاج الزراعي للفرد، كما يؤدي الضغط على الأراضي الزراعية، والأراضي المتزايدة التهميش، بسبب الضغوط الديموغرافية الى فقدان الانتاجية وتدهور البيئة.

٣٦- ويشكل ازدياد الطلب على الغذاء بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة، إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلدان الأفريقية. ولقد استمر الانتاج الغذائي للفرد في الارتفاع على الصعيد العالمي خلال الثمانينات، ولكن استمر جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى على طريق التدهور على المدى الطويل (ناقص ٠,٥ في المائة سنوياً). وهبط تاثير نقص التغذية عموماً بدرجة كبيرة من الناحية النسبية، ولكن على نحو طفيف فقط من الناحية المطلقة في البلدان النامية كمجموعة، بيد أن تاثير نقص التغذية ارتفع من الناحية المطلقة والنسبية على حد سواء في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الإمداد اليومي بالسعرات الحرارية للفرد ارتفع على الصعيد العالمي من ٣٨٣ ٢ في عام ١٩٦٥ الى ٧٠٠ ٢ في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠[٢١]. وحدث في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى انخفاض في عدد السعرات الحرارية من ١٢٠ ٢ الى ١٠٠ ٢.

٣٧- وكثيراً ما يبلَّغ عن "حالات عجز في المحاصيل" في أفريقيا. والواقع هو أن الانتاج الغذائي الاجمالي قد يكون ازداد في معظم الحالات. ويلزم ملاحظة نقطتين: أولاً، الانتاج الغذائي للفرد لا يزيد بسبب معدلات النمو السكاني العالية المقترنة بمستوى الانتاجية المنخفض؛ وقد أصبح الانتاج الغذائي للفرد دون مستوياته في عام ١٩٧٠ بنسبة ٢٠ في المائة. ثانياً، قد تأتي الزيادة في الأغذية من إضافة الأراضي الحدية المكتسبة نتيجة إزالة الغابات أو زراعة سفوح التلال. ويزيد ذلك إضعاف طاقة القارة لتوفير الغذاء لنفسها. والواقع الأليم هو أن جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى لا يوفر احتياجاته الغذائية وأن التوقعات للمستقبل، مع استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة مظلمة.

'٢' التعليم

٣٨- يحتمل وفقاً لما ورد في أحد تقارير البنك الدولي[٢٢]، أن يبلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا ٢٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٠٠، أي ما يبلغ ٩٠ مليون تلميذ، أو ٧٠ في المائة أكثر من العدد في عام ١٩٨٤. وقدرت الاستثمارات اللازمة لبناء المدارس والتكاليف المتكررة لاستيعاب هذه الزيادة الضخمة في الطلب المحتمل على الخدمات التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، بنحو ١١ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ (بافتراض أن الإنفاق على كل تلميذ سيبقى على مستوياته لعام ١٩٨٣ بقيمة الدولار الثابتة). وهذا هو حوالي مبلغ مليارى دولار أكثر من مجموع ما انفق على جميع جوانب التعليم في عام ١٩٨٣. وهكذا تتطلب الزيادة الديموغرافية السريعة بذل جهود ضخمة لمجرد البقاء عند نفس المستوى من حيث نسب الالتحاق. وبينت الحسابات المتعلقة ببلدان عديدة أن الوفورات المحققة في التكاليف المدرسية بالمقارنة بتكاليف برامج تنظيم الأسرة بلغت نسبة ٧ أو ٩ الى ١.

٣٩- وبالاضافة الى ما سبق يجب ملاحظة أن عدد الأطفال الذين هم في السن المدرسية يزداد مع النمو السكاني بسرعة أكبر من عدد البالغين العاملين، فيقع عبء الإنفاق على النظام التعليمي الموسع على السكان البالغين الذين يتناقص عددهم كنسبة من عدد السكان الاجمالي.

'٣' الصحة

٤٠- والأثر الرئيسي فيما يتعلق بالصحة بالنسبة للسكان، ولا سيما في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى، هو أن سرعة النمو السكاني تقيد زيادة التحسن الصحي فيما يتجاوز المستويات الحالية.

وما زالت المؤسسات الصحية ونقاط تقديم خدمة تنظيم الأسرة تعاني في معظم البلدان الأفريقية من عدم كفاية عدد العاملين في مجال الصحة. وعدم كفاية عدد نقاط تقديم الخدمات، ومن الموارد المالية المحدودة. ومن الشائع، حتى في بلد أغنى نسبياً مثل كينيا، أن توجد نسب تبلغ طبيب واحد لكل ٠٠٠ ١٠ شخص، وممرضة واحدة لكل ٥٠٠ ٢ شخص. ويمكن أن تتدهور هذه النسب في ظل معدلات زيادة السكان السائدة. وتوجد في نظام الرعاية الصحية، في معظم البلدان الأفريقية، محاباة للمدن في العلاج مما يعني أن أغلبية السكان يحصلون على خدمات على نحو غير مرضٍ بدرجة كبيرة، وأن الرعاية الصحية الوقائية مهملة نسبياً. وبالاضافة الى ذلك، فإن التنسيق ضعيف بين الخدمات الصحية والأنشطة الأخرى التي تؤثر على الصحة على نحو الزراعة، واستغلال المياه، والخدمات التعليمية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، تضرر عدد كبير من الناس من عدم إمكانية الحصول على الأغذية. ويعاني هؤلاء الناس من حالات نقص المغذيات الدقيقة التي يمكن أن تؤدي الى العمى والتخلف العقلي والموت. وثمة ٣٠ مليون شخص في أفريقيا (من بينهم نسبة كبيرة من الأطفال الذين تقل سنهم عن الخامسة) يعانون من سوء التغذية بالبروتينات المولدة للطاقة.

٤١- وثمة بعد جديد يضاعف المشاكل الصحية في أفريقيا ويزيد من خطورة اثر النمو السكاني هو بعد مشكلة مرض الإيدز. وقدر، في نهاية عام ١٩٩٣، أن ثلثي مجموع عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشري على نطاق العالم يوجدون في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى. فزهاء ٥٠ في المائة من مجموع سكان هذه المنطقة في السن الأكثر تعرضاً للاصابة بهذا الفيروس وفي سن الانتاج الاقتصادي التي تتراوح بين ١٥ و٤٥ سنة. ولذلك ينطوي على عدد من التفرعات الاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية. وهكذا يمكن أن تنال سرعة انتشار مرض الإيدز من القوى العاملة طوال السنوات المقبلة مع ما يترتب على ذلك من آثار في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي، وبناء القدرات وعملية التنمية عامة. ويقدّر أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى بمقدار النصف خلال السنوات الخمس القادمة بسبب الوفيات الناجمة عن الاصابة بمرض الإيدز[٢٣].

٤' العمالة

٤٢- تتمثل أهم وأصعب مهمة للبلدان النامية في إيجاد وظائف حقيقية للشباب الذين سيدخلون سوق العمل. وتتزايد صعوبة التحدي في مجال إيجاد ما يكفي من فرص العمل في القطاعات الحديثة لاقتصاداتها على مر السنين بدخول أفواج أكبر من الشباب سوق العمل كل سنة. وعلى الرغم من أن إمكان استيعاب عدد معين من خلال أنشطة القطاعين العام والخاص، إلا أن البطالة الجماعية أمر مؤكد للجزء الأكبر من هؤلاء الشباب. ويمثل ذلك مأساة شخصية بالنسبة الى الأعداد الكبيرة المتروكة للبطالة والعمالة الناقصة. وهو يوجد حالياً تهديدات اجتماعية واقتصادية خطيرة لبلدان أفريقية عديدة، وستزداد الحال تفاقماً إن استمرت الخصوبة العالية الحالية.

٤٣- ويتوقع أن تزداد القوى العاملة في أفريقيا بنسبة ٣ في المائة سنوياً في التسعينات، وهي نسبة تتعدى كثيراً معدل الزيادة السنوي في القطاع الحديث للاقتصاد. وحتى إذا حدث تباطؤ للنمو السكاني لن يؤثر في ازدياد القوى العاملة إلاّ بعد مرور فترة من الزمن. وهكذا ستسخر القوى العاملة في أفريقيا في الزيادة كثيراً على المدى المتوسط. وستحتاج البلدان الأفريقية، نظراً لأنها التزمت ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لأن تواصل بنشاط تنفيذ سياساتها المتعلقة بتغيير هيكل

اقتصاداتها لتحقيق النمو والتنمية على أساس مستمر ومستدام، ولاستيعاب الداخلين الجدد في القوى العاملة، وتقليل المستويات الحالية للبطالة والعمالة الناقصة.

'٥' السكان وتخفيف حدة الفقر

٤٤- لا تؤدي العوامل السكانية وحدها الى الفقر، ومع ذلك، فإن النمو السكاني، والكثافة السكانية الكبيرة (ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي الزراعية)، والهيكل العمري الثقيل، وغير ذلك من القطاعات تبقي الفقر وتجعله من الأصعب الإفلات منه. والأطفال الفقراء هم الأكثر معاناة بسبب ضعف التغذية، وانعدام المياه النظيفة، وغير ذلك من الأحوال التي تتأثر بالعوامل السكانية. وهذه الأحوال تضعف نموهم الجسدي والعقلي.

٤٥- وكما تتميز به البلدان التي ظلت فيها الخصوبة عالية لفترة زمنية طويلة، فإن معظم البلدان الأفريقية سكانها من الشباب. فزهاء ٥٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. وبناء على ذلك، فإن لأفريقيا نسبة عالية جداً من الأطفال المعالين (نسبة الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٥ عاماً الى البالغين المنتجين اقتصادياً هي ١٥ الى ٦٤). فلكل ١٠٠ شخص بالغ، يوجد نحو ٩٩ طفلاً يجب إعالتهم وتعليمهم، أي شخص بالغ واحد لكل طفل معال. وعلى عكس ذلك، يكون للبلد الصناعي، بشكل نموذجي، شخصان بالغان أو ثلاثة في أعمار منتجة اقتصادياً مقابل كل طفل معال.

٤٦- ويحتاج السكان عموماً، والفقراء خاصة، الى موارد للاضطلاع بمختلف الأنشطة الاقتصادية لإعالة أنفسهم أو لضمان موارد للدخول أكبر لأنفسهم أو لأولادهم. فالإنفاق على الغذاء، والأدوية، والتعليم، والمأوى، وما الى ذلك يعادل فقط "إنفاقاً إنمائياً" مثلما تفعل الحكومات. ومن المؤكد أن مستويات الخصوبة العالية تجعل المدخرات الأسرية وحصة غير متناسبة من الموارد العامة والخاصة تخصص لاحتياجات الشباب. ويترك ذلك، مجالاً صغيراً، للاستثمار في الأصول ولضمان موارد من الدخل أكبر. ومن ثم يمكن أن يفضي انخفاض كبير في عدد الأطفال المعالين، الى الإفراج عن مبالغ كبيرة لاستثمارها في برامج إنمائية أخرى.

٤٧- ويزيد النمو السكاني السريع واختلالات التوازن الواضحة في توزيعه من خطورة أحوال الفقر السائدة على نطاق واسع في بلدان أفريقية عديدة. وتؤثر معدلات النمو السكاني العالية تأثيراً سلبياً من حيث أنها تخفض الدخل للفرد وتزيد من حدة أوجه العجز في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، على نحو التعليم، والصحة، والهياكل الأساسية، والعمالة، وهي عناصر هامة في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

(ج) الاجراءات التي ستتخذ في المستقبل فيما يتعلق بالسكان في أفريقيا

٤٨- إن العروض الاقليمية التي قدمتها البلدان الأفريقية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٤، ملاحظات وخبرات غزيرة بشأن الصلات المتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة على صعيدي الاقتصاد الكلي الجزئي على حد سواء، وهي تؤكد، بالاضافة الى ذلك، أن السياسات والبرامج السكانية يمكن أن تسهم اسهاماً كبيراً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويبين الاعلان الخاص بالسكان والتنمية في أفريقيا، الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات الذي عقد في مدينة تونس بتونس في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤، "إننا ندرك العلاقة المعقدة بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة، ونعي ضرورة قيام

الدول الأفريقية بوضع سياسات وبرامج سكانية تحقق التوازن بين النمو السكاني وقدرة بلداننا على توفير الحاجات الأساسية لشعوبنا"[٢٤].

٤٩- وسوف تستمر معدلات النمو السكاني العالية في الضغط على نحو هائل على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل التنمية، في حالة عدم وجود التزامات اقوى من جانب هذه البلدان على الصعيدين الوطني والدولي بتنفيذ السياسات السكانية. ومن الضروري زيادة مستوى الإنفاق العام وكذلك مستوى المعونة الإنمائية فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية. ولقد أبرم المجتمع الدولي، في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، إتفاقاً جديداً وأقوى مع أفريقيا، وضح فيه التزامه الثابت بتقديم الدعم والمساعدة الى أفريقيا في الجهود التي تبذلها لتنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح. وقدر الأمين العام للأمم المتحدة أنه يلزم لأفريقيا في عام ١٩٩٢، ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية، وسيتطلب الأمر بعد ذلك الى زيادة صافي هذه المساعدة بالأرقام الحقيقية بمعدل متوسط قدره ٤ في المائة سنوياً. وتعهد المجتمع الدولي ببذل جهوده لتوفير تدفقات اضافية من الموارد الى أفريقيا ستكمل الجهود والموارد المالية الداخلية مع وضع هذه الأهداف في الاعتبار. وأكد المجتمع الدولي أيضاً من جديد التزامه بالعمل من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة التي تم إقرارها والمتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك الأهداف المتفق عليها والتي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً.

٥٠- وفي هذا الإطار وحسب تقديرات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا يبلغ الإنفاق الاضافي على تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤، نحو ٢,٣ الى ٣ مليار دولار سنوياً (بأسعار عام ١٩٩٣ الثابتة) خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، و٢,٩ الى ٣,٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، و٣,٥ الى ٤,٦ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، و٤,٣ الى ٥,٦ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ومن الصعب توقع أن تتمكن البلدان الأفريقية، مع صعوباتها الاقتصادية الحالية من توفير هذه المبالغ، ومن الضروري أن ينفذ المجتمع الدولي، تنفيذاً تاماً وسريعاً للالتزامات الآنفة الذكر إذا أريد ألا يزيد تدهور حالة عدم الاستقرار الحالية في بلدان أفريقية عديدة.

٥١- وأصبحت أغلبية البلدان الأفريقية تسلّم بأن معدلات نموها السكاني عالية أكثر مما يجب، وعدّلت مواقفها بشأن الحالة الديموغرافية. وهكذا تتبع حكومات البلدان التي تشكل ٨١ في المائة من عدد سكان أفريقيا، سياسات ترمي الى خفض المعدل الحالي للخصوبة[٢٥]. وبالفعل كانت ٨ بلدان أفريقية (بوتسوانا، وسيشيل، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، وموريشيوس) من بين بلدان نامية يبلغ عددها ٤٠ حققت انجازات بارزة، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، في خفض المؤشرات الرئيسية للوفيات والخصوبة (خفض بمقدار النصف أو أكثر خلال الفترة المتراوحة بين السبعينات والتسعينات).

٥٢- ويجب على الحكومات الأفريقية أن تواصل تنفيذ هذه الالتزامات على نحو تام وفعال بتقديم الدعم المالي والاداري والتقني لإدراج البرامج السكانية، ولا سيما تنظيم الأسرة، في جدول الأعمال الاجتماعي على نحو ثابت. كما يجب عليها أن تقوم بمتابعة اتباع السياسات السكانية الوطنية، بوضع برامج شاملة أو قطاعية لتنفيذ هذه السياسات. ويتطلب ذلك تنسيق الأنشطة السكانية المضطلع بها على الصعيد الوطني تنسيقاً فعالاً، والتعاون وروابط تنفيذية قوية فيما بين الادارات الحكومية والمؤسسات في القطاع السكاني وقطاع التنمية. ويلزم توسيع نطاق المشاركة الحكومية وتغطيتها في نشر المعلومات المتعلقة بالمسائل

السكانية وبخاصة تنظيم الأسرة، ويجب أيضاً معالجة الاهتمامات السكانية، غير النمو السكاني والخصوبة، معالجة ملائمة.

٥٣- ويجب التركيز على أن المواقف تجاه النمو السكاني لم تبدأ تتغير إلا في الآونة الأخيرة بحيث يشجع عدد من البلدان الأفريقية حالياً على خفض عدد السكان. ولكن ما زالت هذه الجهود تعوقها عقبات مالية وميدانية، وأيضاً ندرة العاملين المؤهلين في أقل البلدان نمواً الأفريقية. وكما لوحظ في التقرير عن أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٢، قيدت الصعوبات المالية التي تواجهها هذه البلدان برامج تنظيم الأسرة وما يتصل بها من الأنشطة السكانية وزادت من حدة صعوبات خلق بيئة ملائمة لخفض الخصوبة[٢٦]. ووردت في التقرير توصية بأن الإنفاق على البرامج السكانية سوف يجب أن يزيد لمجرد مسايرة النمو السكاني. وعلى الأقل ينبغي أن تكون الزيادة نسبة متزايدة للميزانيات الحكومية وبرامج المساعدة على حد سواء. ويُشدِّد في التقرير على وجوب الاستمرار في تمويل السياسات السكانية وعزله عن الضغوط القصيرة الأجل على الميزانيات إذا أريد أن تكون هذه السياسات فعالة.

الفصل الثالث

البيئة والتنمية

ألف - وجهة نظر الحكومات الافريقية بشأن القضايا البيئية

٥٤- من المسلم به عموماً حالياً أن التنمية سوف تتقوض دون حماية بيئية كافية؛ وأن الحماية البيئية سوف تفشل دون تنمية. ووفقاً لجدول الأعمال الجديد لتنمية افريقيا في التسعينيات، تلتزم افريقيا تماماً، بالنهوض بالتنمية المستدامة على جميع مستويات النشاط الاجتماعي - الاقتصادي من خلال جملة أمور منها اتفاقية باماكو (التي تحظر استيراد النفايات السامة الى افريقيا)، وخطة العمل لمكافحة التصحر والالتزام بالمبادئ الواردة في جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. وموقف افريقيا هو "انه ينبغي تناول مشاكل البيئة والتنمية بطريقة متكاملة ومتوازنة مع أخذ مبدأ 'الملوث يدفع' في الاعتبار الكامل"[٢٧].

٥٥- وتشمل المشاكل البيئية التي أصبحت بالغة الخطورة حاليا في بلدان نامية كثيرة مشاكل مثل التلوث والافراط في استغلال الموارد الطبيعية، مقترنة بتكثيف هذا الاستغلال. ومما له أهمية خاصة لأفريقيا تزايد فقدان الأرض الصالحة للزراعة بسبب الانحراف والتملّح، وإزالة غابات المناطق المطيرة، والافراط في استغلال المراعي (وبخاصة في المناطق شبه القاحلة)، وتزايد زراعة منحدرات التلال وتكثيف استغلالها، واستنفاد المياه الجوفية وما الى ذلك.

٥٦- وتدور القضايا الرئيسية التي تهم افريقيا حول الموارد، والصكوك الخاصة بالسياسات الثابتة وقدرة افريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الادارة السليمة للبيئة الطبيعية[٢٨]. ومن ثم ظهرت قضايا الفقر التي تحبط جهود افريقيا الانمائية واستغلال الموارد وأيضا حفظ البيئة باعتبارها قضايا هامة. وتؤثر مسائل الديون وتدفقات الموارد أيضا على الحماية البيئية وحفظ الموارد الطبيعية.

باء - البيئة والتنمية المستدامة في افريقيا

٥٧- إن اقتصادات المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى زراعية الى حد كبير. ويحتمل جداً أيضاً أن تعني عدم استدامة قطاعاتها الزراعية عدم استدامة طريقها الانمائي عموما. ولم تبذل حتى الآن محاولة منهجية لاثبات عدم استدامة الاقتصادات المشار اليها ولربط الاختلافات في أوجه أداء البلدان بسياساتها التكنولوجية وتلك المتعلقة بالعمالة واستراتيجياتها الانمائية عموماً[٢٩].

٥٨- غير أن منظمة العمل الدولية درست نخبة من ٢٢ بلداً من أربعة من مناطق دون اقليمية في افريقيا أي منطقة شمال افريقيا القاحلة والواقعة في حوض البحر المتوسط، ومنطقة افريقيا السودانية - الساحلية القاحلة وشبه القاحلة (بما فيها اثيوبيا وكينيا من شرق افريقيا)، ومنطقة وسط وغرب افريقيا الرطبة وشبه الرطبة، ومنطقة جنوب - شرق افريقيا شبه الرطبة وشبه القاحلة. وقورن أيضا الأداء الافريقي الشامل بأداء مناطق واسعة أخرى مثل الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية والبلدان النامية عامة، وأيضا نخبة من البلدان الآسيوية (اندونيسيا، تايلند، الصين، ماليزيا والهند).

٥٩- ووجد في دراسة منظمة العمل الدولية أنه في حين أن انتاج كل من الأغذية والمحاصيل للفرد الواحد في افريقيا هبط بحوالي ١٤ في المائة فيما بين ١٩٦١ و١٩٩٠، سجل الشرق الأقصى بأسره زيادات نسبتها ٥٠ و٤٠ في المائة في انتاج الأغذية والمحاصيل للفرد الواحد على التوالي خلال الفترة نفسها. وكانت الأرقام للبلدان النامية بأسرها ٣٠ في المائة و٢٣ في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بمقارنات البلدان مفردة، باستثناء بلدان شمال افريقيا، يظهر نفس التباين الشديد الوضوح في أداء جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقريبا بالمقارنة بنخبة البلدان الآسيوية في العينة. وباستثناء مالي وكوت ديفوار، سجلت جميع اقتصادات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى انخفاضاً في انتاج الأغذية والمحاصيل للفرد الواحد، بعضها بما يعادل ٤٠ في المائة.

٦٠- وبينت الدراسة انه باستثناء شمال افريقيا، يبدو أن الأداء غير المؤاتي للزراعة الافريقية تشترك فيه جميع المناطق الزراعية الايكولوجية في افريقيا. ونظراً لأن الأحوال الزراعية - الايكولوجية في المناطق الزراعية في شمال افريقيا تشترك فيها مناطق افريقيا شبه القاحلة وشبه الرطبة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والأكثر احتمالاً ان يكون الأداء الأفضل للبلدان الواقعة في المنطقة الأولى راجعاً الى الموارد الاجتماعية - الاقتصادية أكثر مما هو راجع الى الموارد الطبيعية. وهكذا لم يُخلص في دراسة منظمة العمل الدولية الى أن ضعف أداء الزراعة الافريقية شكل دلالة لشدة التدهور البيئي. وتُعدد في وثيقة منظمة العمل الدولية، مع الاشارة الى دراسة سابقة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، ستة أسباب رئيسية للأزمة الحادثة في الزراعة الافريقية، وأحدها هو التدهور البيئي أي سياسة الحكومة، ونمو السكان، وضعف استغلال الأراضي، وانعدام التغير التكنولوجي، والتدهور البيئي، وأحوال الاقتصاد العالمي. ولكن منظمة الأغذية والزراعة استنتجت أن التدهور البيئي يؤثر حاليا تأثيراً خطيراً على الانتاجية (انظر الفقرة ٦٥ أدناه). ووجد البنك الدولي أن "تدهور التربة، بصورة خاصة، هو سبب ركود المحاصيل أو انخفاضها في أجزاء بلدان كثيرة، ولا سيما في الأراضي الضعيفة التي يحاول أفقر المزارعين أن ينتزعوا منها رزقهم"[٣٠].

جيم - أسباب التدهور البيئي في افريقيا

٦١- إن الصلات بين الديموغرافيا، والفقر والتدهور البيئي صلات معقدة، لكنها في حالة البلدان الأفريقية واضحة بصورة خاصة[٣١]. ولم يقتصر النمو السكاني في القرن الأخير على إرغام الناس على الاعتماد على الأراضي الهامشية فحسب، لكنه أدى أيضاً الى إنهاك الأراضي الفضلى بسبب تعدين التربة، وانجرافها وزراعة المحصول الواحد. وبالاضافة الى ذلك، حرم الفلاحون من الأراضي الخصبة في الوديان وبحذاء الأنهار بسبب الاستعماريين والطبقة الافريقية الثرية الحاكمة وأُرغموا على الاعتماد في تكملة معيشتهم على الأراضي الهامشية. ونتيجة لذلك، قلّت المساحة المتاحة للزراعة والقدرة الانتاجية للزراعة. والهجرة الى أجزاء أخرى من القارة والعالم هي عادة شائعة وتوفر جزءاً كبيراً من دخل أسر كثيرة في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٦٢- وكثيرا ما يعني انعدام التكنولوجيا المناسبة، والتشديد على حفظ الموارد الطبيعية بدلاً من التشديد على الأهداف الانتاجية الأساسية، بالاضافة الى القيود الاقتصادية الحالية، ان المزارعين لا يقدرون على الفلاحة بطريقة مستدامة. وتتضارب الأولويات القصيرة الأجل - على سبيل المثال ، انتاج الأغذية، او توليد الدخل أو المزايا الاقتصادية، مع الاعتبارات الطويلة الأجل للاستدامة الايكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية. وتحدد الظروف والقيود الاقتصادية بدرجة كبيرة نوع الزراعة. وفوق ذلك، يبدو أن الفقر والتدهور البيئي

ظاهرتان ذاتيتا الاستمرار: يحصل المزارعون ذوو الموارد الضعيفة على نحو محدود على الخيارات التكنولوجية، وعلى التمويل ووسائل الانتاج الأخرى. وهؤلاء الأشد تضرراً عادة ما لا تتاح لهم فرص بديلة للعمل ولا حرية الانتقال الى أماكن أخرى.

٦٣- وكثيرا ما يعتبر التحديان المتمثلان في تقليل الفقر والحماية البيئية أمرين متناقضين - على الأقل في المدى القصير الأجل الذي يُجبر الفقراء من الناس على العيش في حدوده[٣٢]. وكما يتعلق الأمر بأي شيء تقريباً يحول اتجاه طاقات الناس ذوي المستوى المعيشي الكفافي أو مواردهم، فإن توقفنا لحماية البيئة أو اصلاحها يمكن فعلا أن ينتزع اللقمة من أفواه الأسر الجائعة.

٦٤- ويوجد التضارب بين ما هو جيد للبيئة وما هو جيد للفقراء وأيضاً بين ما هو جيد لفقراء الزمن الحالي وفقراء الزمن المقبل. وفي كثير من المناطق الهامشية الريفية، تضطر حتماً الأعداد المتزايدة من الفقراء لزيادة إفساد البيئة قليلاً كل يوم لإبقاء نفقاتهم في حدود مواردهم. لكنهم بذلك لا يأخذون فقط من هبات الطبيعة ولكن أيضا من رفاهية أجيال المستقبل المعتمدة على الأرض. وبناء على ذلك، حتى عندما يكون الاختيار على المدى القصير بين الجوع والبيئة اختياراً شديداً، يزداد الالحاح بالنسبة لحكومات البلدان النامية والجهات المانحة الدولية بالنسبة لوضع صكوك للسياسات ملائمة بغية تقليل أوجه التضارب. وقد وصف رئيس البنك الدولي في الثمانينيات في ذلك الوقت الحالة باختصار عندما أدلى برأيه القائل إن الواقع المزمن للثمانينيات هو أن النمو كان غير كاف، وأن الفقر استمر في الزيادة وأن البيئة تُحمى حماية ضعيفة. وخلص الى أن "ما لم تتغير هذه الحقائق، فإنها سوف تحرم أطفالنا عالماً سلمياً ولائقاً وقابلاً للعيش فيه"[٣٣].

٦٥- ووفقا لما تقوله منظمة الأغذية والزراعة، إن الضغط السكاني وما ينتج عنه من تكثيف الزراعة، الذي كثيراً ما يكون غير ملائم للموارد الزراعية - الايكولوجية لمنطقة ما، هو الذي يؤدي الى تدهور قاعدة الموارد والى استنفادها. ويزيد من حدة المشكلة انعدام معرفة النظم البيئية، ولا سيما في المناطق الاستوائية والمناطق الواقعة جنوب خط الاستواء حيث يكون التوازن الايكولوجي أقل ثباتاً. وان الافراط في استغلال التربة الضعيفة، وإزالة غابات مستجمعات المياه، وبناء السدود على الأنهار، وإزالة أشجار مناطق الأشجار الاستوائية، واستنفاد الموارد الجينية النباتية والحيوانية هي بعض الاتجاهات التي تعرض للخطر انتاجية الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة[٣٤].

(أ) السكـــان

٦٦- إن العوامل السكانية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، هي أحد العوامل المؤثرة الرئيسية التي تضاعف استخدامها للفرد الواحد وتضاعف نوع التكنولوجيا المستخدمة التي تؤثر على البيئة على نحو جيد أو سيء. ففي البلدان الصناعية ذات النمو السكاني البطيء الى حد ما ولكنها ذات تدفق كبير، توجد عموماً معدلات عالية للاستخدام أو الاستهلاك للفرد الواحد ويسبب الاستهلاك العالي أساساً الضرر للبيئة. وفي البلدان النامية ذات التزايد السكاني السريع، والتدفق القليل والفقر الكثير، يحتمل أن يكون الاستخدام أو الاستهلاك للفرد الواحد منخفضاً الى حد ما ويكون حجم الضرر للبيئة أساساً هو ناتج العوامل السكانية مع عدم كفاية استغلال الموارد وانعدام التعليم عموماً. وفي ظل هذه الظروف، عندما تُضغط النظم الايكولوجية بما يتجاوز مرونتها وقدرتها على استعادة حيويتها، فإنها تُدمَّر بعدة طرق.

٦٧- وقد حدث أن أصبحت معظم البلدان الافريقية تعاني من أشكال خطيرة كثيرة من التدهور البيئي نظرا لنمو السكان بشكل هائل ولأن عدداً متزايداً من الناس يلتمسون دخولاً ورزقا من قاعدة موارد متدهورة. إن أشد خطر بيئي في معظم البلدان الافريقية هو انجراف التربة، وما ينتج عنه من تصحر يقوض على نحو خطير تعممه وانتشاره الجغرافي القاعدة الانتاجية لاقتصاد القارة الذي يغلب عليه الطابع الزراعي. وينشأ كثير من هذه المشاكل من ترتيبات مؤسسية مثل إمكانية الحصول على الأراضي على نحو مشترك وانعدام الحقوق الخاصة بالأراضي.

(ب) الفقـــر

٦٨- يعتبر الفقر في حد ذاته سبباً أساسياً للتدهور البيئي لأنه يؤدي الى الافراط في فلاحة الأراضي في مناطق ضعيفة من الناحية الايكولوجية، وهو يسبب إزالة الغابات بشكل حاد. ويتقدم جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى العالم في تدمير الغابات والأحراج من أجل الحصول على خشب الوقود ولاضافة اراض الى الاراضي الزراعية الكثيفة السكان. ويعد تدمير الغابات في أوغندا نموذجا للبلدان الأخرى في جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى[٣٥]:

١٩٠٠ ..... ٠٠٠ ٣١ كيلومتر مربع من الأشجار
١٩٣٠ ..... ٠٠٠ ٢٣ متبقية
١٩٦٠ ..... ٠٠٠ ١١ متبقية
١٩٨٥ ..... ٠٠٠ ٦ متبقية.

٦٩- إن الفقر والتدهور البيئي متصلان اتصالاً وثيقاً. فالفقر هو حقاً، في إطار افريقيا، السبب الرئيسي للتدهور البيئي. وندرة الموارد اللازمة لبدء الأنشطة الانمائية وتنشيطها والنهوض بها ومساندتها هي السبب الجذري للتخلف والتدهور البيئي في البلدان النامية وبخاصة افريقيا. إن الفقر هو السبب الأساسي للضغوط البيئية وما ينتج عنها من تدهور بيئي ضخم على المستويين الاقليمي والعالمي. فهو دورة فاسدة من المعاملات الاقتصادية العالمية التي أدامت عدم المساواة في التنمية بين الشمال والجنوب.

(ج) التكنولوجيا والزراعة والبيئة

٧٠- ليس تطوير العلم والتكنولوجيا على المدى الطويل فقط شرطاً ضرورياً لرفع الانتاجية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخول؛ فهو أيضا عملية لا مفر منها. ولكن التغير التكنولوجي يجب أن توجهه سياسات جيدة الوضع ومترابطة ومتصلة على نحو وثيق بالسياسة الانمائية، كما يجب أن يكون جيد التكيف للأحوال البيئية. والجانب الثاني بالغ الأهمية لأسباب عديدة: سوف تظل افريقيا منطقة ريفية بشكل غالب طوال السنوات العشرين القادمة على الأقل، وأخطر مشاكلها في الوقت الحالي تقترن بإنتاج الأغذية والاستخدام الرشيد لنظام الطبيعة.

٧١- ومنذ زمن طويل، تنبني السياسات الزراعية التقليدية الى حد كبير على فكرة أن زيادة الانتاجية الزراعية أمر ممكن عن طريق تعجيل نشر التكنولوجيات الحديثة المستحدثة في الشمال. وعلى أساس هذا الفهم، اتّبع نهج يبدأ بالمؤسسات الكبيرة ثم الأصغر ويستند الى الأمل الذي لم يتحقق من نظرية أثر

الارتشاح. ووُجهت التكنولوجيات التي منشؤها المناطق المعتدلة في الشمال، الى تحقيق اقتصادات ضخمة. ولكن عندما نقلت الى المناطق الريفية الافريقية نزعت الى تجاهل المنتجين الرئيسيين: صغار المزارعين. ونظراً لأهمية صغار المنتجين في الزراعة الافريقية ولأن الأغلبية العظمى من السكان الافريقيين من الريفيين، في الوقت الذي تقوم فيه النساء بمعظم أعمال الفلاحة، ينبغي توجيه السياسات لتنشيط التكنولوجيات التي يمكن أن يستخدمها على أفضل وجه صغار المنتجين بغية زيادة الانتاجية في الوحدات الزراعية الصغيرة.

٧٢- وقد اخفقت عمليات النقل العشوائية للتكنولوجيا في أن تحدث أثراً كبيراً في النظم الزراعية لأفريقيا. فبيان هذه الاخفاقات في الزراعة الافريقية مفزع[٣٦]. وفي وقت يرجع الى الأربعينات، كان المشروع البريطاني للفول السوداني في تنجانيقا أحد أكثر الاخفاقات إذهالاً. فقد خُصِّص ١,٢ مليون هكتار من الأراضي لمشروع عملاق للفول السوداني. ولم تحصل المساحة على كمية المياه اللازمة، وبعد مرور عشر سنوات انجرفت المنطقة متحولة، في موسم الجفاف، الى صحراء صلبة مثل الأسمنت. وكانت تكلفة ذلك المشروع ٣٥ مليون جنيه استرليني. وفي هذه الحالة لم ينكر المخططون قط في تكرر قلة سقوط الأمطار وضعف قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء. وأُغفل أيضا في مشروع "سيفنو" في السنغال الجنوبي التأثير البيئي للإزالة الميكانيكية للأشجار على نطاق واسع مما أدى الى معدلات مرتفعة من انجراف التربة، وفقدان المحاصيل وإخفاق المشروع في النهاية.

٧٣- ويمكن إعطاء مثالين نموذجيين حدثا مؤخراً أولهما مثال من جمهورية تنزانيا المتحدة وهو مشروع هاناغ للقمح. وقد كلَّف هذا المشروع الحكومتين الكندية والتنزانية أكثر من ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكنه لم يوفر عملاً إلا لما عدده ٢٥٠ تنزانياً وأدى الى انجراف معجَّل للتربة بسبب استخدام الآلات بشكل مكثف. وجعل هذا المشروع رعاة باربيغ ينزحون الى مناطق فقيرة أصبحت بسرعة مستهلكة العشب بإفراط، مما زاد بالتالي التدهور البيئي. والمثال الثاني من السودان: فمشروع الجزيرة هو أيضا مثال آخر لتنمية أخفقت لأنها تجاهلت الاعتبارات البيئية. كان مشروع الجزيرة مشروع زراعة مكثفة بدأ بنتائج جيدة فأوجد آمالاً كبيرة خابت بعد ذلك. وقد اعتمد المشروع بشدة لمدة طويلة على أسمدة ومبيدات آفات كيميائية أسفرت عن زيادة ضعف التربة، وتلوث كيميائي وأخطار للبشر والحيوانات. وكانت حكومة السودان، شأنها شأن معظم الحكومات الافريقية، تواجه مفارقة تتمثل في الاختيار بين الكسب القصير الأجل، أي زيادة الانتاج، والخسارة الطويلة الأجل المتمثلة في الانهيار البيئي. ولكن يقتصر الأمر فقط على أن الانهيار لم يعد احتمالاً، بل حتى الكسب القصير الأجل أصبح مغالطة. ومع كل هذه المدخلات المرتبطة باتجاهات السوق الدولية وتوفر العملات الأجنبية، نادراً ما كان يوفى بمواعيد الفلاحة وعانى المشروع من ذلك بالتالي.

(د) عوامل أخرى

٧٤- تؤدي أنماط استغلال الأرض السائدة في معظم البلدان الافريقية مقترنة بالضغط السكاني على موارد الأرض، الى تجزيء حيازات الأراضي، وتقصير فترات إراحة الأرض، وفلاحة سفوح التلال النزاعة الى الانجراف، وكل ذلك يساعد على تدهور التربة. وبقدر ما لا يقابل تجزيء الأراضي استحداث تقنيات زراعية قابلة للاستدامة بيئيا وكثيفة، يُرغم المزارعون ذوو قطع الأراضي الصغيرة للغاية على 'إجهاد' أراضيهم أو على الهجرة أو ممارسة عادات هدامة من الناحية الايكولوجية تتمثل في توسيع نشاطهم الى

الأراضي الهامشية التي تكون فيها التربة والأحوال المناخية رديئة الملاءمة للمحاصيل السنوية. وتؤدي حرية امكان الوصول الى الأرض: الغابات أو المراعي أو أماكن صيد الأسماك إلى الإفراط في استهلاك هذه الموارد.

٧٥- ويعتمد فقراء الريف على خشب الوقود لموارد الطاقة، بالنسبة لمعظم احتياجاتهم. وهناك حاجة ملحة لتبين مصادر طاقة سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار اقتصاديا؛ ووضع سياسات للطاقة تتضمن اعتبارات اقتصادية وبيئية؛ والتشجيع على البحث واستحداث ونقل واستخدام تكنولوجيات للطاقة فعالة ومحسَّنة، بما فيها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والتشجيع على بناء القدرات كما يطالب به في جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين.

دال - الردود على التدهور البيئي لأفريقيا[٣٧]

٧٦- يُشدَّد في جدول الأعمال الافريقي للبيئة والتنمية على أن إدارة البيئة ليست مسألة قطاعية ولا ينبغي تناولها بصفتها كذلك[٣٨]. فإدارة البيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية الانمائية التي تتطلب في حد ذاتها نهجاً متعددة الوجوه. ويجب أن يكون العمل البيئي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العملية الانمائية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والاقليمية والعالمية، عملاً متطلعاً الى الداخل في المقام الأول مع معالجته الاهتمامات العالمية.

٧٧- يركز نهج افريقيا لمعالجة المسائل البيئية على ثلاث مسائل عامة: (أ) ضرورة المشاركة الشعبية ونشر الديمقراطية بالكامل على جميع مستويات الحكم وعملية صنع القرارات المتعلقة بإدارة البيئة واستغلالها؛ (ب) المساعدة الاقتصادية المقدمة الى المنطقة بأسرها، والى البلدان منفردة، ولا سيما النساء ومجموعات القاعدة الشعبية - ويلزم ذلك لمعالجة الفقر الجماعي والمتزايد وأوجه عدم المساواة العالمية المتزايدة وتنمية الموارد البشرية وذلك على نحو فعال؛ (ج) ضرورة التنسيق الفعال لبرامج وسياسات البيئية والانمائية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي.

٧٨- وانطلاقاً من هذه التوجهات الأساسية، تتصل الاهتمامات ذات الأولوية لأفريقيا فيما يتعلق بالبيئة والتنمية بالمجالات التالية: (أ) الفقر؛ (ب) الأمن الغذائي؛ (ج) تأمين الطاقة؛ (د) استدامة النمو الاقتصادي والعمالة؛ (هـ) ضمان للموارد المالية وثباتها؛ (و) تحسين نوعية الحياة والموئل؛ (ز) ضعف القدرات التحليلية والادارية في مجال البيئة والتنمية.

الفصل الرابع

تنمية الموارد البشرية

ألف - التعليم والتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية

٧٩- كُتب الكثير في الوثائق عن روعة نمو وتطور التعليم الافريقي خلال العقود الثلاثة الماضية[٣٩]. وكان التوسع ضرورياً لأن قطاعاً كبيراً من السكان الأفارقة كان في زمن الاستقلال أمياً والعدد القليل الذي كان متعلماً لم يكن لديه كل المعارف والمهارات اللازمة للتنمية الوطنية؛ وفي حالات توفر ذلك لديهم، لم يكن عددهم كافياً. وبدأت القارة في التوسع التعليمي بالجملة على جميع مستويات النظام التعليمي.

٨٠- وهكذا زاد الانفاق العام على التعليم بحوالي ثلاث مرات بين ١٩٧٥ و١٩٩٠. وكانت الانجازات في هذا القطاع مثيرة للاعجاب. فقد زادت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٤٢,٣ في المائة في ١٩٦٠ الى ٧١,٩ في المائة في ١٩٩٠ والنسبة المقابلة للمدارس الثانوية من ٥,١ الى ٢٧,٥ في المائة خلال الفترة نفسها. وزاد معدل إجادة الكبار القراءة والكتابة من حوالي ٩ في المائة في أوائل الستينيات الى حوالي ٤٠ في المائة في أوائل الثمانينيات[٤٠].

٨١- وكما يمكن ملاحظته من الجدول، زاد التعليم الابتدائي من رقم ١٩,٣ مليون تلميذ في ١٩٦٠ الى ٦٨,٥ مليون في ١٩٨٢؛ في حين أن نسبة التعليم الثانوي ارتفعت الى خمسة أضعاف من ١,٩ مليون الى ١٧,٠ مليوناً خلال الفترة ذاتها. ومع ذلك، بالمقارنة بالبلدان النامية الأخرى، كان معدل الالتحاق الكلي بالتعليم الرسمي على جميع المستويات في افريقيا أكثر المعدلات انخفاضاً[٤١]. ومما يعادل ذلك أهمية، كانت نسب الالتحاق الاجمالية حسب المستوى التعليمي بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ أكثرها انخفاضاً في افريقيا[٤٢]. ومع ذلك، كما لاحظته اليونسكو "خلال العقود الأخيرة كان جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى من بين المناطق التي كانت فيها معدلات الالتحاق بالمستوى الأول في ١٩٧٠ أقل كثيراً من ١٠٠ في المائة - جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى (٧٠,٨ في المائة)، الدول العربية (٦٢,٥ في المائة)، وآسيا الجنوبية (٧٠,٨ في المائة) - هو الذي بذل أقوى جهد اقليمي من أجل تطوير المستوى التعليمي الأول، حسب القياس بالنصيب الذي حازه المستوى التعليمي الأول من مجموع الزيادة في الالتحاق على جميع المستويات ..."[٤٣].

الجدول ٢

الالتحاق (بالملايين) بالمؤسسات التعليمية في افريقيا والنسب المئوية (١٩٦٠، ١٩٧٠ و١٩٨٢)

	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٢	
	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة	الأعداد	النسبة
المستوى الأول	١٩,٣	٤٤ في المائة	٣٣,٤	٥٧ في المائة	٦٨,٥	٨١ في المائة
المستوى الثاني	١,٩	٤ في المائة	٥,٤	١١ في المائة	١٧,٠	٢٥ في المائة
المستوى الثالث	٠,٢	١ في المائة	٠,٥	٢ في المائة	١,٦	٤ في المائة
جميع المستويات	٢١,٤	٢٠ في المائة	٣٩,٢	٣٤ في المائة	٨٧,١	٤٤ في المائة

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - الاتجاهات والقضايا في التعليم الافريقي - دراسة مفردة عن التعليم رقم ١٠، ١٩٩٢، صفحة ٤.

٨٢- وقد حدثت في الواقع الدفعة لصالح المستوى التعليمي الأول في جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى في السبعينيات؛ وقد أبطأت هذه الدفعة بشكل هائل خلال الثمانينيات بسبب تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الضغوط الديموغرافية ونقص الموارد البشرية والمالية من بين جملة أمور. وهكذا بلغ عدد الأشخاص الأميين الذين تبلغ سنهم ١٥ سنة فأكثر ١١٥ مليوناً في ١٩٧٠ و١٣٨,٨ مليون في ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يرتفع الى أكثر من ١٤٦,٨ مليون بحلول عام ٢٠٠٠. ولهذه الاحصاءات آثار خطيرة بالنسبة للاستراتيجيات الانمائية التي اعتمدتها البلدان الافريقية وأيضا تطوير التعليم.

٨٣- ويوجد ارتفاع واستمرار مستويات الأمية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً الافريقية، عقبة خطيرة أمام الجهود الانمائية التي تبذلها هذه البلدان. فهو أمر يعوق النمو الاقتصادي، وإقامة المشاريع الخاصة، ورفع الانتاجية والاتصال، ونشر المعلومات التقنية، وبذلك يمنع إمكانية تحقيق التجديد واستخدام أكثر فعالية للموارد.

باء - العوامل التي تقيّد تنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا

٨٤- وفقاً لما تراه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقيد تنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا بسبب تفاعل عدة عوامل متصلة بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في القارة. وفيما يلي هذه العوامل، وإن كان سردها غير شامل: (أ) ارتفاع معدل النمو السكاني مع ما ينطوي عليه من ارتفاع مستوى البطالة والعمالة الناقصة؛ (ب) مواطن ضعف النظم التعليمية الحالية سواء من حيث وثاقة صلة التعليم بالاحتياجات الانمائية الوطنية، وفي انتاج الأعداد الكافية من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، وفي تخفيف ارتفاع مستوى أمية

الكبار؛ و(ج) عدم وجود سياسات وبرامج منسقة لتنمية الموارد البشرية وأيضاً ندرة الموارد البشرية والمالية وسوء توزيعها في عدة ميادين[٤٤]، وتآكل مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية المقترن بالكفاح المدني، والتدهور البيئي، وتزايد البطالة السافرة والمقنعة وتناقص الدخل الحقيقي للفرد الواحد والانهيارات الحادثة في أجزاء كثيرة من المنطقة التي بها من قبل هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية غير كافية ومثقلة بإفراط. ونظراً لأن ميزانيات الحكومات مرهقة، تستمر معاناة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة من حيث الأرقام الحقيقية.

٨٥- تترتب على صغر سن السكان في البلدان النامية، ولا سيما في جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى، آثار خطيرة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية. ففي المقام الأول، ان مهمة التوسع التعليمي ضخمة؛ وثانيا، يوجد عدد قليل من الكبار نسبياً من السكان العاملين لتحمل عبء تعليم الجيل الأصغر تحت سن الخامسة عشرة.

(أ) النمو السكاني والبطالة والعمالة الناقصة

٨٦- جعلت سرعة النمو السكاني من الصعب للغاية على الحكومات الافريقية بلوغ أهدافها الانمائية. فقد أصبحت مشكلة البطالة والاستخدام الناقص للموارد البشرية تحدياً رئيسياً للبلدان الافريقية، ليس فقط من حيث خلق فرص عمل جديدة للعاطلين حالياً، ولكن الأهم من ذلك، من حيث توفير عمل مُدر للدخل لهؤلاء الذين يبلغون سن العمل خلال العقد المقبل. ويقدَّر أن البطالة الظاهرة في افريقيا زادت من ٧,٧ في المائة في أواخر السبعينيات الى ٢٢,٨ في المائة في أوائل التسعينيات ومن المتوقع أن تصل الى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠[٤٥]. ووفقا لرأي منظمة العمل الدولية، زادت البطالة السافرة والمقنعة بمقدار السدس في جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى خلال الثمانينيات. وهذا أسرع أربع مرات مما في السبعينيات. ويقدَّر أن العمل الانتاجي يتزايد حالياً بحوالي ٢,٤ في المائة، في حين أن القوى العاملة تتزايد بحوالي ٣,٢ في المائة. وأدى ارتفاع معدلات هجرة السكان الريفيين على نحو لم يسبق له مثيل الى زيادة حدة مشكلة البطالة في المراكز الحضرية. وزادت العمالة الناقصة في جميع فترة الثمانينيات ويقدَّر بأن حوالي ٩٠ مليوناً يعانون منها في افريقيا.

٨٧- ويشكل تزايد عدد الأشخاص العاطلين من الشباب (الذين تبلغ سنهم ١٥ - ٢٤ عاماً) مصدر قلق لأن نسبة الشباب الى عدد السكان ستستمر في الزيادة خلال العقود الثلاثة المقبلة. وداخل هذه الفئة، هناك اتجاه الى أن تعاني النساء من الشباب معدلات أعلى للبطالة.

(ب) إضعاف النظم التعليمية بسبب التوسع التعليمي

٨٨- بعد الاستقلال، كان الاهتمام الرئيسي لبلدان افريقية كثيرة هو إضفاء الطابع الأهلي والمحلي على الخدمات المدنية وأيضا على القطاعات الخاصة للاقتصاد. واستلزم ذلك التوسع الكمي في التعليم، فيما بين ١٩٦٠ و١٩٨٠، مما أدى الى زيادة نسب الالتحاق الاجمالية في بلدان جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى من ٤٦,٣ في المائة في ١٩٧٠ الى ٧٧,١ في المائة في ١٩٨٠ على المستوى الأول؛ ومن ٧,١ في المائة في ١٩٧٠ الى ١٨,٧ في المائة في ٩٨٥ على المستوى الثاني. ولكن استمر تشكيل النظم التعليمية وفقاً لأنماط ما قبل الاستقلال بأن وجهت أساسا الى العمل غير اليدوي. ورغم ما بُذل من جهود كبيرة ورغم

تخصيص موارد للتعليم، لم يُدخل الا قليل من التغيير الفعلي على المناهج لإعادة توجيهها الى الاحتياجات الانمائية الوطنية والى التدريب المهني بحيث يكيف التعليم لفرص العمل المتوفرة ولرفع انتاجية القوة العاملة في جميع الميادين.

٨٩- وذكر في تقرير ١٩٩٣ - ١٩٩٤ عن أقل البلدان نمواً أن التوسع الكمي في قطاع التعليم في العديد من أقل البلدان نمواً، بما فيها أقل البلدان نمواً الافريقية، كثيراً ما كان على حساب النوعية. وقد استخدمت ثلاثة مؤشرات هي بصفة رئيسية نسبة عدد التلاميذ الى عدد المعلمين، والانفاق على أدوات التدريس ومعدلات اعادة السنة الدراسية والانقطاع عن الدراسة، لقياس الانجازات والأداء في مجال التعليم.

٩٠- وخلال العقود القليلة الأخيرة، برز عامل النوع فيما يتعلق بدور المرأة في الأنشطة الانمائية. فمن مجموع عدد سكان افريقيا البالغ ٦٤٢,٦ مليون نسمة في ١٩٩٠[٤٦]، كانت الإناث تشكل حوالي نصف هؤلاء السكان. ومن بين هؤلاء السكان كانت نسبة الأميين الذين تبلغ سنهم ١٥ عاماً فأكثر ١٣٨,٨ مليون نسمة. ولم يكن معدل إجادة القراءة والكتابة للكبار من الإناث اللواتي تبلغ سنهن ١٥ عاما فأكثر إلا ٣٦,١ في المائة بالمقارنة بهذا المعدل البالغ ٥٩,٠ في المائة للذكور في نفس العام[٤٧]. وانخفاض مستوى إجادة القراءة والكتابة للنساء يرجع جزئيا الى استمرار النظام التعليمي في إيلاء اهتمام غير كاف لتعليم الإناث وأيضا بسبب الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

(ج) السياسات الحكومية وانعدام التنسيق

٩١- ألقي اللوم فيما يتعلق بمشكلتي تنمية الموارد البشرية واستخدامها على النظم التعليمية بسبب سوء تزويد منتجات النظام سواء بالمعارف أو المهارات أو المواقف غير الكافية أو غير ذات الصلة. ومع ذلك، يمكن إلقاء قدر كبير من الخطأ واللوم على الأجهزة والسلطات والسياسات والممارسات الحكومية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية واستخدامها. أولاً، يفتقر كثير من البلدان الافريقية الى نهج شامل ومتكامل في معالجة تخطيط التعليم وتطويره على المستويات الثلاثة للنظام التعليمي. وهناك أيضاً عدم كفاية تنسيق نظم التدريب (سواء نظم التدريب الرسمية أو غير الرسمية) وإدماجها في البرامج الاجمالية لتنمية الموارد البشرية. وهناك أيضا كثير من إهمال النهوج غير الرسمية المتبعة في معالجة تطوير المعارف والمهارات والمواقف مع تفضيل النهوج التدريبية الرسمية عليها. والواقع هو أنه ثبت أن عدم ادماج تخطيط الموارد البشرية في التخطيط الانمائي القومي الاجمالي هو أمر عكسي النتائج في فعالية تنمية القوى العاملة والافادة منها.

جيم - المجالات الرئيسية للاحتياجات من الموارد البشرية

٩٢- تُقاس الحاجة الى الموارد البشرية في عملية التنمية بالنسبة لحجم ونوع المهام التي يجب أداؤها في الخدمات والانتاج على السواء. وتشير تنمية الموارد البشرية الى كل الاجراءات المتخذة لتوفير المهارات والمعارف لأفراد مجتمع من المجتمعات وخلق مواقف نضج فيهم بحيث يكونوا في وضع أفضل للإسهام في التحسينات المُدخلة على مستويات المعيشة في المجتمع. وسوف ينبغي إعطاء الأولوية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية للتنمية والتدريب فيما يتصل بما يلي:

‘١’ استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وأيضاً تطوير البيئة وصيانتها والانتفاع بها؛

‘٢’ تنمية الامكانيات الزراعية لأفريقيا مع التركيز على انتاج الأغذية، وحفظها وتجهيزها؛

‘٣’ التصنيع والتنمية الصناعية واستغلال المواد الخام للعمليات والمنتجات الصناعية؛

‘٤’ التخطيط السكاني والأسري، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، التي تشمل الخدمات العلاجية الأساسية وأيضا الخدمات الوقائية.

٩٣- وتتجاوز مناقشة الاحتياجات الخاصة الى المعارف والمهارات والمواقف والدراية العملية فيما يتعلق بكل ما له أولوية من قطاع وقطاع فرعي وبرامج انمائية نطاق هذه الوثيقة[٤٨].

الفصل الخامس

استنتاجـــات

٩٤- لم يجر في هذه الوثيقة تناول جميع جوانب المسائل ذات الصلة المتعلقة بموضوع ضخم مثل التنمية المستدامة، والسكان، والموارد البشرية والبيئة. وتشمل الجوانب المغفلة الملحوظة التأثير الضار المحتمل على الصادرات الافريقية من جراء التطبيق التام للاعتبارات البيئية من جانب البلدان المستهلكة. وقد سعى هذا التقرير الى أن يوضح بالأمثلة الحية نتائج إخفاق البلدان الافريقية في إبطاء ارتفاع معدل النمو السكاني وتنفيذ تدابير بيئية فعالة. ويركّز على بيان الكيفية التي يمكن بها أن تقوض المشاكل البيئية والنمو السكاني أهداف التنمية والكيفية التي تقوضها بها فعلاً.

٩٥- وفيما يلي أعجل المشاكل البيئية التي تواجهها البلدان الافريقية: المياه غير المأمونة، عدم كفاية المرافق الصحية، استنفاد التربة، الدخان المنبعث داخل المنازل من نار الطهو والدخال المتصاعد خارجياً من احتراق الفحم. وهذه المشاكل تختلف عن - وهي تهدد الحياة بشكل مباشر بدرجة أكبر من - المشاكل المتصلة بالتدفقات الآتية من البلدان المتقدمة مثل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، ونفاد الأوزون الستراتوسفيري، والضباب الدخاني الكيميائي الضوئي، والمطر الحمضي والنفايات الخطرة. ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار، أثناء وضع الحلول للمشاكل البيئية الأفريقية، النقاط التالية التي أوضحها البنك الدولي[٤٩]:

(١) تحتاج البلدان الأفريقية، شأنها شأن بلدان نامية أخرى كثيرة، الى الحصول على طاقات أقل تلويثاً والى التعلم من نجاحات وإخفاقات السياسات البيئية والأنماط السلوكية للبلدان الصناعية.

(٢) حماية الغابات الاستوائية والتنوع البيولوجي أمران مفيدان للبلدان الغنية ويجب دعوة هذه البلدان الى تحمل جزء من التكاليف.

(٣) ينشأ بصفة خاصة بعض من المشاكل التي تواجهها البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية - ارتفاع درجة حرارة العالم ونفاد الأوزون، من مستويات الاستهلاك العالية في البلدان الغنية؛ وبالتالي فإن عبء الاهتداء الى حلول وتنفيذها يجب أن يكون على البلدان الغنية.

(٤) إن الوضوح القوي والمتزايد للصلات بين تقليل الفقر والأهداف البيئية يوجد حالة توجب الاهتمام بزيادة الدعم لبرامج تقليل الفقر والنمو السكاني.

(٥) ستتوقف قدرة البلدان النامية على التمتع بنمو مستمر للدخل على السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية؛ وتحسين امكانية دخول أسواق التجارة ورأس المال، والسياسات الرامية الى زيادة المدخرات وتخفيض الأسعار العالمية للفائدة، والسياسات التي تشجع على النمو المتين والمتسم بالشعور بالمسؤولية عن البيئة في البلدان الصناعية ومن شأن كل ذلك أن يشكل مساعدة.

٩٦- ويلزم نوعان من السياسات: السياسات التي تعتمد على الصلات الايجابية بين التنمية والبيئة، والسياسات التي تكسر العلاقات السلبية. والاعتماد على الصلات الايجابية سوف يتضمن توضيح الحق في

إدارة وامتلاك الأراضي والغابات ومصايد الأسماك؛ وتعجيل توفير المرافق الصحية والمياه النظيفة؛ والتعليم (وبخاصة للبنات)؛ وخدمات تنظيم الأسرة، والارشاد الزراعي، والائتمان والبحث؛ واتخاذ تدابير لإعطاء إمكانيات للمزارعين والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليين والنساء وتعليمهم واشراكهم بحيث يستطيعون اتخاذ قرارات وعمل استثمارات في مصلحتهم الذاتية على المدى الطويل. والنوع الآخر من السياسات هي السياسات التي تنطوي على سياسات ومؤسسات قوية تستهدف مشاكل بيئية محددة. والنقطة الأساسية العامة هنا هي أن هذه السياسات تكون بالغة الفعالية عندما تستهدف الأسباب الأساسية أكثر من الأعراض، وتركز على معالجة تلك المشاكل التي تكون فوائد الاصلاح بالنسبة لها أكبر الفوائد، واستخدام الحوافز بدلاً من اللوائح في حالة الامكان. ويجب أن تعمل السياسات في اتجاه السوق بدلاً من أن تعمل ضده. وبالاضافة الى ذلك، يُدلى بتعليقات معينة فيما يتعلق بالمجالات المبينة أدناه.

ألف - الزراعـــة

٩٧- هناك حاجة الى ايجاد طلب من جانب المزارعين على تكنولوجيا زراعية "مستدامة بيئيا" وذلك من خلال: التوسع في البحوث المناسبة وتقديم الارشاد الى المزارعين، إزالة النظم المفتوحة لحيازة الأراضي، ووضع سياسات زراعية تجعل التكثيف الزراعي مفيداً وتقليل الربحية النسبية لتغيير زراعة المحاصيل الزراعية. وينبغي أن تضمن الجهود المبذولة أن تفيد النساء من الخدمات الزراعية والتعليم بتقليل الطلب على الأطفال وتحسين العادات الزراعية للنساء. ويُقال إن من المحتمل أن تنجح هذه التدابير إذا أوجدت بيئة مساعدة بدلاً من مجرد السعي الى السيطرة على الضرر دون تغيير الأحوال الاقتصادية للفقراء. ولمسألة امكانية التملك المفتوحة والحاجة الى توضيح حقوق الملكية أهمية خاصة في أفريقيا. وتبين الأمثلة في أماكن أخرى أن السياسات المناسبة يمكن أن تنجح. فتقديم سندات لملكية أراض للمزارعين في تايلند ساعد على تقليل الأضرار الحادثة للغابات. وتخصيص سندات ملكية لسكان الأحياء الفقيرة في باندونغ بأندونيسيا زاد ثلاث مرات استثمار الأسر في المرافق الصحية. وتوفير ضمان الحيازة لمزارعي التلال في كينيا قلل تجريف التربة. ويحسن حاليا بدرجة كبيرة إضفاء الطابع الرسمي على حقوق المجتمعات المحلية في الأراضي في بوركينا فاصو إدارة الأراضي.

باء - السكـــان

٩٨- اشتركت المستويات المنخفضة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية مع الموانع الثقافية والدينية والسياسية فيما يتعلق بالقضايا السكانية وقدرة مؤسسية محدودة على التعامل مع هذه القضايا لكي تعطي أعلى معدلات للخصوبة والوفيات في العالم. وحدثت فجوة بين ادراك الحاجة الى سياسة سكانية شاملة وتنفيذها الفعلي. ومن بين مجالات المشاكل المعلنة نقص البيانات التي يمكن الوثوق بها، وعدم كفاية البحث، ونقص الموظفين المدربين ووعي غير كاف بين المخططين لأهمية إدماج العوامل السكانية في خطط التنمية. ويتعين على كل دولة أن تضع أهدافاً سكانية طويلة الأجل وبرامج لتحقيقها. وأشير الى أنه يجب على جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى أن يسعى الى زيادة منع الحمل السائدة من النسبة الحالية البالغة ١٠ في المائة الى ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وتشير البيانات المأخوذة في الآونة الأخيرة من دراسات استقصائية أجريت في عدة بلدان واقعة جنوب الصحراء الكبرى الى وجود طلب كبير كامن على خدمات تنظيم الأسرة. وقد ثبت نجاح توفر خدمات عالية النوعية تتفق مع تفضيلات العملاء، في زيادة معدلات انتشار منع الحمل. ومن المعتقد انه مع تقديم الخدمات، يمكن أن يهبط معدل الخصوبة الكلي من المستوى

الحالي البالغ ٦ الى ٧ أطفال لكل إمرأة الى حوالي ٣ الى ٤ أطفال، ولكن تحقيق انخفاض آخر سيتطلب جهوداً مكثفة لخلق طلب على خدمات منع الحمل. وسيقتضي نجاح الجهد المبذول من أجل ايجاد هذا الطلب أن تقيم المجتمعات الافريقية مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ثم أن تربط هذه المشاكل بأحجام الأسر والحلول التي ترغب في اتباعها. وسوف تحتاج افريقيا الى مساعدة لتعزيز قدرة البلدان على الاضطلاع بالبرامج والسياسات السكانية وادارتها وادماجها في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

جيم - البيئـــة

٩٩- تـُشجـَّع البلدان الافريقية على إعداد خطط عمل بيئية وطنية وعلى تنفيذها، وفي هذا السياق على تركيز الاهتمام بصفة خاصة على الروابط مع المسائل الزراعية والسكانية، بما فيها الترتيبات المؤسسية والمشاركة المجتمعية التي ستجعل هذه الروابط فعالة؛ وأيضا تقليل تدهور الغابات والبراري من خلال تنفيذ خطط لاستخدام الأراضي ومن خلال تكثيف الزراعة.

دال - الاحتياجات العامة

١٠٠- يجب لتحقيق تنمية مستدامة أن تـُجرى إعادة توجيه أساسية للسياسات الحكومية وللموارد نحو حل المشاكل الريفية. فالاصلاح الزراعي، والائتمان، وتحسين الارشاد، ومزيد من مسؤولية الحكومات، والمشاركة الشعبية هي شروط أساسية لو أريد نجاح المزارعين الفقراء. والى جانب ذلك، يلزم أن تساند اصلاح السياسات في جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى تدابير محسنة لتعويض أوجه النقص في حصائل الصادرات من السلع الأساسية التي تسببها عوامل خارجة عن نطاق التحكم. وأخيرا، فإن عمليات شطب الديون الى حد كبير من جانب الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف هو شرط ضروري اذا أريد أن يستأنف جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى السير على طريق ثابت للتنمية.

هاء - المجتمع الدولي

١٠١- ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي زيادة تقديم مساعداته الى البلدان الافريقية في مجالات السكان والتنمية، واستحداث التكنولوجيا ونقلها، والتخطيط الانمائي ذي المنظور الطويل الأجل، بما في ذلك التخطيط المتصل باللاجئين والعائدين، والتدريب والبحث. وهناك حاجة الى تعزيز وزيادة الدعم المقدم الى جميع أنواع ومستويات التدريب، وتقوية قدرة البلدان النامية على إقامة المؤسسات. وثمة تدابير أخرى حثت البلدان الافريقية المجتمع الدولي على النظر فيها تشمل تحويل الديون الافريقية الى منح لاستخدامها في تمويل البرامج الاجتماعية بما فيها الأنشطة السكانية؛ وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بالتدريب، وتبادل المعلومات، والتشارك في الخبرات والدراية العملية والخبرة الفنية.

الحواشي

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان، ١٩٨٤، مكسيكو، ٦-١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E. 84 XIII.8).

(٢) Our Common Future. The Rport of The World Commission on Environment and Development (Oxford and New York, Oxford University Press, 1987).

(٣) انظر تقرير المحفل الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين، امستردام، هولندا، ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٠).

(٤) The Challenge to the South: The report of the South Commission (New York, Oxford University Press, 1990).

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٦) الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع، الفقرة ٢١.

(٧) الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع، المرجع نفسه.

(٨) Our Common Future، المرجع السابق الفقرة ٢.

(٩) المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

(١٠) أوضح معظم البلدان النامية، منذ أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للبيئة في مدينة ستكهولم في عام ١٩٧٢، أن التنمية تولى أولوية أكبر من الأولوية للبيئة في ترتيب الأهداف. فقد يبدو للبلدان الأغنى أن إبطاء النمو الاقتصادي من أجل حماية البيئة سبباً وجيهاً ولكن من المؤكد أنه لا يحتل في جدول أعمال البلدان النامية مكان صدارة.

(١١) W. Berckerman: "Economic Growth and the Envirnoment: Whose Growth? Whose Environment?", World Development, 1992: Linking Environment to Development: Problems and possibilities.

(١٢) البنك الدولي: مشاكل البيئة في الجزائر، آب/أغسطس ١٩٨٩، ذكره Beckerman، المرجع نفسه.

(١٣) جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الفقرة ١٨ من المرفق.

(١٤) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، مصر، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(١٥) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، مصر، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(١٦) الخبرات المتعلقة باستراتيجيات وبرامج السكان والتنمية: عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل العالمية للسكان، A/CONF.171/4، صفحة ١٠ من النص الانكليزي، أعدت الوثيقة من أجل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية.

(١٧) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: جدول أعمال التنمية البشرية في أفريقيا في التسعينات: برنامج لتنفيذ الهيكل الاقليمي لتنمية الموارد البشرية واستخدامها في أفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، ١٩٩٣ [E/ECA/CM.19[9]].

(١٨) ثمة رأي يقول إن النمو وزيادة الكثافات السكانية يمكن أن ينشطان، في حالة البلدان ذات الكثافات السكانية المنخفضة على نحو أغلبية البلدان الأفريقية، تكثيف الزراعة بإحداث التغير التكنولوجي الذي تجعله ممكناً التغيرات في الحصص النسبية للعوامل وأيضاً تنمية أسواق العوامل والمنتجات، والتخصص، وتطوير حقوق الملكية، وكل ذلك يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمارات في الأراضي. ولا يوجد أي دليل كان على احتمال حدوث مثل هذه النتيجة في البلدان الأفريقية.

(١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخيارات، مجلة التنمية البشرية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٢١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الزراعة: نحو عام ٢٠١٠، C93/24.

(٢٢) البنك الدولي، التعليم في جزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى.

(٢٣) منظمة الصحة العالمية، الصحة، والسكان، والتنمية WHO/EHE/94.

(٢٤) منظمة الوحدة الأفريقية، مجلس الوزراء، الدورة العادية الستون، ٦-١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مدينة تونس، تونس: قرار بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان السياسة السكانية والإنمائية في أفريقيا.

(٢٥) الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية في العالم (World Economic and Social Survey).

(٢٦) أقل البلدان نمواً، تقرير عام ١٩٩٢، TD/B/39(2)10.

(٢٧) الأمم المتحدة - جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينيات، صفحة ١٧.

الحواشي (تابع)

(٢٨) انظر: الأعمال التحضيرية لأفريقيا من أجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ١ - ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، E/ECA/CM.18/13.

(٢٩) مكتب العمل الدولي، البيئة والعمالة والتننمية، حررها أ. س. بهالا، مكتب العمل الدولي، جنيف.

(٣٠) البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩٢، صفحة ٦.

(٣١) انظر على سبيل المثال: Environment: The Development Strategies for a Common Agenda. H. Jeffrey Leonard et al; U.S. Third World Policy Perspectives, ib. 11; Overseas Development Council.

(٣٢) للاطلاع على مناقشة عن الفقر والتنمية، انظر: التنمية المستدامة في منطقة افريقيا شبه القاحلة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والفقر والتنمية، التحليل والسياسات: رقم ٤.

(٣٣) Barber Conable, "Address to the Board of Governors" Washington, D.C.: The World Bank, September 1980.

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة والبيئة ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، ١٩٨٦، صفحة '٧'.

(٣٥) سياسة سكانية عالمية للنهوض بالتنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين: جزء افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى، أيار/مايو ١٩٩٢، فريق عمليات المستقبل.

(٣٦) تأتي الأمثلة المعطاة هنا من: خالد منصور: المنظور العلمي والتكنولوجي لانتعاش افريقيا وتنميتها المستدامة، مع التشديد بصفة خاصة على الجوانب البيئية: ورقة صادرة في المؤتمر الدولي المعني بافريقيا: التحدي في مجال الانتعاش والتنمية الاقتصاديين، ١٥ - ١٩ أبوجا، نيجيريا ECA/CERAD/87/25.

(٣٧) انظر على سبيل المثال، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنفيذ الاستراتيجيات الافريقية من أجل تنفيذ جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين والموقف الافريقي المشترك: تقرير مرحلي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، E/ECA/CM.116.

(٣٨) انظر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنفيذ الاستراتيجيات الافريقية من أجل تنفيذ جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، E/ECA/CM.20/16، المرفق، صفحة ٣.

الحواشـــي (تابع)

(٣٩) انظر على سبيل المثال، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - جدول أعمال التنمية البشرية لأفريقيا في التسعينيات: برنامج لتنفيذ الهيكل الاقليمي لتنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، ١٩٩٣ [E/ECA/CM.19/9].

(٤٠) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن افريقيا، ١٩٩٠، (E/ECA/CM.1613).

(٤١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - الاتجاهات والقضايا في التعليم الافريقي - دراسة مفردة عن التعليم رقم ١٠، ١٩٢٢.

(٤٢) اليونسكو: تقرير اليونسكو عن التعليم في العالم ١٩٩١، الجدول R4.

(٤٣) اللجنـــة الاقتصادية لأفريقيا - الاتجاهات والقضايا في التعليم الافريقي، المرجع نفسه، صفحة ٦.

(٤٤) اللجنـــة الاقتصاديـــة لأفريقيا - هيكل اقليمي لتنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا، ١٩٩١.

(٤٥) منظمة العمل الدولية/التقرير عن العمالة في افريقيا لعام١٩٩٢، E/ECA/PHSDMFC/93.

(٤٦) الأمـــم المتحـــدة - التوقعات فيما يتعلق بسكان العالم: تعديل ١٩٩٢، نيويورك، ١٩٩٢، الجدول A-Z.

(٤٧) اليونسكو - تقرير ١٩٩١ عن التعليم في العالم، المرجع نفسه، الجدولان R7 وR8.

(٤٨) للاطلاع على التفاصيل الكاملة انظر: '١' قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رقم ٣٣٢(د-١٤)، الاستراتيجية الانمائية لأفريقيا للعقد الانمائي الثالث [E/CN.14/725 - E/1979/50]؛ '٢' استراتيجية مونروفيا الخاصة برؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، مونروفيا ١٩٧٩؛ '٣' خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية، نيسان/أبريل ١٩٨٠؛ '٤' برنامج افريقيا ذو الأولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠؛ '٥' برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل انتعاش افريقيا وتنميتها الاقتصاديين للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠؛ '٦' إعلان أبوجا، المؤتمر الدولي بشأن أفريقيا: التحدي في مجال الانتعاش الاقتصادي والتنمية المعجلة، أبوجا، ١٩٨٧؛ '٧' اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إعلان الخرطوم بشأن البعد البشري لانتعاش وتنمية افريقيا الاقتصاديين، الخرطوم، ١٩٨٨؛ '٨' الهيكل الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، ١٩٨٩؛ '٩' اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ميثاق أفريقيا للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، أروشا ١٩٩٠؛ '١٠' هيكل اقليمي لتنمية الموارد البشرية واستخدامها في افريقيا، ١٩٩١.

(٤٩) البنك الدولي، تقرير ١٩٩٢ عن التنمية في العالم.

- - - - -